❑ نشرة غير دورية ❑ العدد ٧٢ ❑ يناير/كانون ثان ١٩٩٤

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

المشاركة فى العمل

(مبادرة المفوضية السامية لشئون اللاجئين للتعاون مع المنظمات غير الحكومية)

شاركت المنظمة العربية لحقوق الانسان في المؤتمر الاقليمي للشرق الاوسط وجنوب غرب آسيا الذي نظمته المفوضية السامية لشئون اللاجئين بمشاركة المعهد العربي لحقوق الانسان و المجلس الدولى لوكالات التطوع ICVA في تونس خلال الفترة من ١٨ – ٢٠ يناير/كانون ثان ١٩٩٤ لمناقشة سبل دعم المشاركة في العمل بين المفوضية السامية لشئون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية لتحسين أداء الجانبين في الاغاثة والتأهيل.

ويعد هذا المؤتمر الثالث بين ستة مؤتمرات اقليمية تمهد لعقد مؤتمر عالمي في أوسلو (النرويج) في منتصف العام ١٩٩٤ لاعتماد خطة عمل موحدة لتطبيق المشاركة بين الجانبين في جميع جوانب العمل المتصل باللاجئين. وسبقه اجتماعان في مدينة كاراكاس عن اقليم امريكا والكاريبي (يونيو ١٩٩٣) وكاتمندو عن اقليم جنوب آسيا (نوفمبر ١٩٩٣) ويعقبه ثلاثة اجتماعات في بانجوك (فبراير ١٩٩٤) وأديس أبابا (مارس ١٩٩٤) وبودابست (يونيو ١٩٩٤).

وشارك في المؤتمر ممثلون عن ٤٧ منظمة من منظمات الاغاثة وحقوق الانسان ومراقبون عن ثلاث منظمات دولية، كما شارك في الجلسة الافتتاحية السيد كاتب الدولة للشئون الخارجية، وفي الجلسة الختامية السيد وزير العدل. وتولي رئاسة الجلسات رئيسان بالتناوب بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية.

تضمن جدول أعمال المؤتمر ثلاثة موضوعات رئيسية هي: الحماية الدولية للاجئين، والطوارئ لاغاثة اللاجئين، والمشاركة في العمل، وقدمت ثلاث أوراق عمل كخلفية لهذه الموضوعات من السادة محمد محفوظ عن المعهد العربي لحقوق الانسان ومحمد بوكري وعمر باخت عن المفوضية.

وقد أوضحت المناقشات، والمعلومات التي تداولها المشاركون عمق مشكلة اللجوء، فالأرقام الكلية للاجئين تناهز ١٩ مليون لاجئ، يضاف اليهم نحو ٢٣ مليون من النازحين الذين تشردوا داخل بلدانهم من جراء المنازعات ومعظم هؤلاء اللاجئين من المسلمين، ومعظم هؤلاء من الأطفال والنساء، ويعانون جميعا من مشكلات عميقة، ليس أقلها نقص الاغذية وضعف فرص تعليم الأطفال والتحرش الجنسي بالنساء الخ.....

كما أوضحت المناقشات كذلك أنه رغم كل الجهود المبذولة لمساعدة اللاجئين وحل مشاكل اللجوء، وانتهاء الحرب الباردة، واعادة بضعة آلاف من اللاجئين الي بلدانهم، فقد استمرت المشكلة في التفاقم، واعداد اللاجئين في التزايد، ولا يكشف استشراف التطورات المقبلة عن توقعات أفضل كثيرا علي المدي القصير.

مأخوذة عن الملصق الذى أعده الفنان هانى مظهر للمناسبة التى أقامتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان/فرع المملكة المتحدة

انظر الملف الخاص عن الكيخيا ص ١٠

كذلك أوضحت المناقشات ضعف اسهام الحكومات العربية والاسلامية في موارد المفوضية السامية لشئون اللاجئين ورغم أن المفوضية تحفظت علي الخوض في هذه المسألة، فقد تبين أن هذه المساهمات تعادل ٠١ر٠٪ من اجمالي الميزانية. في الوقت الذي يزيد فيه عدد اللاجئين المسلمين عن ٨٠٪ من العدد الاجمالي للاجئين علي مستوي العالم. وعندما اقترح ممثل المنظمة العربية لحقوق الانسان مناشدة الحكومات العربية والاسلامية بزيادة مساهماتها، أسوة بمطالبتها بالانضمام للبروتوكول الاضافي لعام ١٩٦٧ الخاص باللاجئين، فسر بعض المشاركين انخفاض هذه المساهمة بسبب وجود انحيازات للمفوضية في توزيع الاغاثة، وأن الحكومات العربية والاسلامية تلجأ للاغاثة الثنائية المباشرة.

علي أية حال فقد كانت مشكلة الانحيازات احدي المشكلات التي حظيت بمناقشة المشاركين رغم حساسيتها البالغة وتتلخص وجهة النظر الناقدة للمفوضية في ادعاء باحتكارها الاغاثة في بعض

المناطق مثل يوغوسلافيا السابقة، ووجود قدر من التمييز في تعاملها مع المشكلات. وعدم كفاية التعاون مع المنظمات الوطنية، وعدم مد مظلة تأمينها للمنظمات العاملة في مجال الاغاثة. وقد أوضح مسئولو المفوضية موقفهم من المعالجة الميدانية في البوسنة بالنظر لشروط قبول إغاثتها، كما أوضحوا أن مشكلات التعاون الأخري إنما هي موضع بحث بمبادرة المفوضية، كما أظهرت حرصها علي تجاوز كل المشكلات.

لكن رغم كل ذلك فقد ساد المناقشات جو من التعاون لم يخلّ بالمصارحة الواجبة، وتبادلت الاطراف الملاحظات والايضاحات في اطار ايجابي. كما بلورت المناقشات مجموعة توصيات مفيدة في المجالات الثلاثة التي تداولتها أعمال المؤتمر.

١- الحماية

في هذا المجال جرت التوصية علي تعزيز تعاون المفوضية والمنظمات غير الحكومية نحو تقبل وتطبيق معاهدة ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ اللذين يمثلان أهمية قصوي لمشكلات اللجوء الراهنة. ويشمل هذا التعزيز بصفة خاصة التأكيد علي الحاجة لأن تقوم الدول بتطبيق قوانينها الداخلية وتطوير آليات الرقابة والتطبيق للاتفاقيات الدولية المعنية. وحث المؤتمر المنظمات غير الحكومية لتحديد ودراسة القوانين المحلية المعنية بحماية اللاجئين وعديمي الجنسية والنازحين داخليا وخارجيا.

أقر المؤتمر أن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تشارك المفوضية في ممارسة برنامجها للحماية وأن الجانبين يستطيعان التعاون في تقديم مشورة قانونية واجتماعية للاجئين، والعائدين، وكذا للنازحين وعديمي الجنسية عندما يكون ذلك مناسبا.

لاحظ المؤتمر أن بعض الدول تتخذ اجراءات تقييدية متزايدة بالنسبة للاذن بدخول اللاجئين، تقوض التراث الانساني للجوء. ودعا الدول المضيفة أن تعامل اللاجئين وفقا لمستويات حقوق الانسان الدولية. كما جري التأكيد علي أن حماية اللاجئين، وبخاصة النساء والأطفال، لا يجب أن تبني علي المواثيق المعنية باللاجئين وحقوق الانسان فحسب بل ينبغي أن تبني علي اتفاق مناهضة كل اشكال التميز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. كما ركزت التوصيات علي حق الأطفال في التعليم.

وأكد الاجتماع علي تأمين حماية دولية للاجئين الفلسطينيين من خلال المنظمات الدولية وبصفة خاصة في الأمم المتحدة مع مراعاة الا يؤثر ذلك علي الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وبخاصة حقه في تقرير المصير والعودة. وانه مع الوضع في الاعتبار التوقيع علي اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل فانه جري التأكيد علي أهمية التعاون والتنسيق بين فلسطين والمفوضية، وكذا بين المفوضية ووكالة غوث اللاجئين «الأونروا».

كذلك جري التأكيد علي الاعتراف بأن هدف حماية ومساعدة اللاجئين ينبغي أن يظل انسانيا واجتماعيا يتفادي الانحيازات السياسية، وأن يوضع في الاعتبار حاجات وحقوق السكان الوطنيين عند اعداد برامج لصالح اللاجئين.

وبينما جري الاقرار بأن العودة الطوعية لبلد الأصل هي الحل الأمثل لمشاكل اللجوء فقد دعيت المفوضية للتأكيد بأن تكون الظروف في دولة الاصل تسمح بمثل هذه العودة في أمان وكرامة.

كما دعيت المفوضية لتقوية دور المنظمات غير الحكومية في هذه البرامج في دول الأصل وتمكينها من تنفيذ برامج مساعدة للعائدين.

لاحظ المؤتمر أنه في الصراعات الحديثة فان المبادئ الاساسية للقانون الانساني تنتهك بشكل صريح، وجرت التوصية بأن علي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الانسانية أن تشارك في رفع وعي الحكومات والرأي العام حول الآثار الكارثية لمثل هذه الانتهاكات كما جري حث حكومات المنطقة للانضمام للبروتوكول الاضافي لاتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩ ولالتزام بكل مبادئ القانون الانساني الدولي. وكذلك جري اقتراح أن يوضع في الاعتبار امكانية تطبيق التعريف الواسع للاجئ المأخوذ به في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية واعلان قرطاج.

أقر المؤتمر بضرورة القيام بجهود مشتركة لتعزيز مبادئ قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنسانى الدولى، وقانون اللاجئين. وأظهر الحاجة لأن ينظم الجانبان برامج تدريبية للمسئولين الحكوميين وغيرهم من مسئولى المؤسسات والمنظمات المعنية. وكذا إثارة الوعى بقضايا الوعى اللاجئين من خلال الإعلام والبرامج الدراسية. كما أشار المؤتمر بضرورة استخدام المبادئ الواردة فى إعلان القاهرة لشئون اللاجئين لتعزيز قانون اللاجئين فى الإقليم. كما دعا الجامعة العربية لمتابعة «الميثاق العربى للاجئين» وإحالة مسودته الى مجلس الجامعة العربية لإقرارها. كما أخذ بعين الإعتبار إمكانية تأسيس مركز تدريب إقليمى لقانون اللاجئين وحقوق الإنسان ومن ذلك على سبيل المثال فى المعهد العربى لحقوق الإنسان.

٢- الطوارئ والطريق من الاغاثة الي التنمية

لاحظ الاجتماع أن التسعينات شهدت سلسلة واسعة من الاوضاع الطارئة شملت تحركات واسعة بين الناس بسبب النزاعات العسكرية والتوترات العرقية، ومن ثم فقد اكد الاجتماع علي ضرورة تطوير استراتيجيات واجراءات وقائية شاملة للاستجابة لمثل هذه الاوضاع الطارئة.

كذلك عبر الاجتماع عن ضرورة الانذار المبكر ومعلومات الطوارئ، واعتبار مساهمة المنظمات غير الحكومية في هذه البرامج أساسية، كما عبر عن الحاجة لتأسيس آليات لتقاسم المعلومات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وبين المنظمات غير الحكومية وبعضها البعض، سواء علي المستوي الدولي أو الميداني. وفي هذا الاطار اقترح انشاء شبكة منظمات غير حكومية لتسهيل هذه العملية من خلال التزويد بالتقارير الجدية حول الاحوال الطارئة والاحتياجات ودعم مخزون مخازن الطوارئ وبرامج جمع أموال للطوارئ. كما اقترح أن قوة طوارئ مشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد تخدم وظائف مماثلة ويرتبط بذلك تطوير قاعدة البيانات المتاحة عن الخبراء والخبرات حتي يمكن التعرف علي المهارات والامكانات المتوافرة.

كذلك أوصي المؤتمر بضرورة تقوية آليات التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية لتجنب ازدواجية الجهود وتأكيد التغطية الشاملة. وأظهر الحاجة لانغماس المنظمات غير الحكومية بشكل أكبر في استعدادات الطوارئ والتدريب، وأن أول خطوة في هذا الاتجاه هي تأسيس مركز اقليمي للتدريب. كما دعيت المفوضية لتمكين منظمات الاغاثة من العمل في بعض مناطق

الطوارئ ، والتنويه بامكان قيام المنظمات غير الحكومية بدور نشط في مساعدة المفوضية في الاماكن التي لاتستطيع بلوغها لتقديم المساعدة للاجئين والسكان المتضررين بطريقة ملائمة. كما أقترح قيام المنظمات غير الحكومية بتأسيس صندوق للاستجابة للحالات الطارئة.

ولما كان معظم اللاجئين من المسلمين، فقد جري التأكيد علي الحاجة لقيام المنظمات غير الحكومية الاسلامية بلعب دور متزايد في تطبيق برامج الطوارئ.

أوضح الاجتماع أنه بعد حالة الطوارئ الحادة ينبغي أن تتجه الجهود الي الحلول الدائمة بالنسبة للاشخاص المتضررين والسكان. واتفق علي أن هناك حاجة لتفصيل مفهوم التنمية وأنه ينبغي علي كل من المفوضية والمنظمات غير الحكومية تخطيط عملهم من منظور تعزيز الحلول طويلة المدي بما في ذلك التدريب علي المهارات و تأهيل اللاجئين للاعتماد علي الذاتية واعادة بناء البيئات الأساسية المادية والاجتماعية.

٣- التوصيات المتعلقة بالمشاركة

أقر المجتمعون أن المشاركة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية تتطلب المساواة في الاحترام، واحترام قدرات وخبرات ومحددات كل طرف. وأن اهداف المشاركة هي: تعظيم الاستفادة من الموارد، وتفادي الازدواجية في الجهد والمنافسة، والافادة الكاملة من المزايا والخبرة، وتنفيذ تنسيق الأنشطة، وتحسين الجهد المشترك لتطبيق البرامج التي تستهدف اللاجئين وبخاصة النساء والأطفال وتنفيذ برامج تدريب مشتركة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية في كل المجالات، وتأسيس آليات متطورة للحوار.

كذلك أقر المشاركون بالنظر الي «المشاركة في العمل» كعملية دينامية تهدف الي الحصول علي المعرفة المتبادلة، وتعزيز المعرفة المتبادلة، وبناء الثقة، وبناء جسور الاتصالات وتحديد المجالات المشتركة. وأن المساهمة في هذه العملية يتطلب تنسيق الانشطة وتكامل العمل وتقاسم المسئوليات. كما تم إقرار أن «المشاركة في العمل» عملية مستمرة، وان الجانبين في حاجة الي التعرف علي بعضهما البعض من اجل ايجاد أرضية مشتركة يمكن أن يتحقق عليها مشاركة قابلة للتطبيق وذات مغزي. وفي هذا الصدد فقد جري حث المنظمات غير الحكومية والمفوضية لايجاد مشاورات منتظمة وحوار.

أقر المشاركون بأن عمل «الشبكة» و«التدريب» يعدان آليتي عمل فعالة لتدعيم العلاقات بين الجانبين كما وضعوا في الاعتبار مقترحات تأسيس مركز اقليمي للتدريب في الأردن ولبنان علي سبيل المثال.

لاحظ المؤتمر ان المنظمات غير الحكومية تتعرض لكثير من المخاطر وهي تعمل في مناطق المنازعات ولذلك تم التأكيد بقوة علي أن تدمج المنظمات غير الحكومية المعتمدة في برامج الأمم المتحدة في الترتيبات الأمنية والمتعلقة بالاخلاء الخاصة بالأمم المتحدة.

وعبر المؤتمر عن الحاجة لتطوير الطرق والوسائل لتقوية المشاركة بين المفوضية وجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر وغيرهم من المنظمات غير الحكومية التي تعمل لصالح الفلسطينيين. وتعزيز برامج المساعدات المشتركة وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال والجماعات الضعيفة. كما جري التأكيد علي الحاجة لتحسين التنسيق بين المفوضية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، وكذا بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وايضا بين المنظمات غير الحكومية للوصول الي استجابة فعالة لاحتياجات اللاجئين والعائدين. وكذا الحاجة إلي أطر تنظيمية ومؤسسية أكثر فعالية لتحقيق هذه الأهداف. كما دعيت المفوضية للنظر في تقديم دعم مالي لتأسيس آلية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية.

كما دعا الجانبان للتنبه التام والاحترام للتقاليد والآراء الدينية وآراء اللاجئين من مختلف الاقاليم عند تطبيق برامج مشتركة في دولة اللجوء.

وبالنظر للحالة المأساوية للاجئين والنازحين في يوغسلافيا السابقة فقد تم حث المفوضية والمنظمات غير الحكومية علي تنسيق أنشطتهم لجذب المجتمع الدولي لاعطاء اهتمام اكبر لمأساة شعب البوسنة وبخاصة مايتعرض له النساء والأطفال، وبذل قصاري الجهد لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والموجهة بصفة خاصة تجاه المدنيين.

في الختام..

ركزت المنظمة، والتي مثلها محسن عوض مساعد الامين العام، في ختام الاجتماعات علي ابراز تقديرها لمبادرة «المشاركة في العمل» التي تديرها المفوضية، والتي تعكس تطورا في موقف منظمات الامم المتحدة من التعاون مع المنظمات غير الحكومية استطرادا للجهد المماثل الذي تم في اطار التحضير للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان، والمؤتمر ذاته، كما أعرب عن تقدير المنظمة لروح المصارحة والتعاون البناء التي سادت المناقشات وهو اتجاه سبق أن لمسته المنظمة في تعاونها مع مكاتب المفوضية في المنظمة تجاه المشكلات التي تحيلها اليها.

وقدم ممثل المنظمة أول استجابة عملية لتوصيات المؤتمر فيما يتعلق بالانذار المبكر، بالاشارة الي ماتسعي اليه بعض بلدان المنطقة من توقيع اتفاقيات بشأن تبادل المجرمين، فيما ينطوي بعض ماعلم من محتوياتها، عن رد بعض اللاجئين رغم ما يهددهم من جراء العودة لبلدانهم من مخاطر جسيمة.

وأوضح ممثل المنظمة أنه رغم ما لا يخفي علي علم المشاركين من المخاطر والمشكلات التي يتعرض لها اللاجئون في بلدان المنطقة، فان المنظمة تلقت الانتباه الي واقعة اختفاء الأستاذ/منصور الكيخيا عضو مجلس امنائها ليس فقط كنموذج للمخاطر التي يتعرض لها اللاجئون، بل وايضا كرمز للمخاطر التي يتعرض لها النشطون في أعمال حقوق الانسان.

***

جائزتان مهمتان (بقية المنشور ص ١٦)

السنوات الماضية في دعم مبادئ حقوق الانسان وحمايتها. كما نال ايضا جائزة رئيس الجمهورية التونسية لحقوق الانسان لسنة ١٩٩٣ وذلك نظرا «لما تميزت به حياته من أعمال في سبيل الدفاع عن حقوق الانسان ومساهمات لدعمها واثراء ثقافتها».

وقد وقع اسناد هاتين الجائزتين يوم ١٠ ديسمبر ١٩٩٣ في مناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الانسان.

وقائع ومتابعات

ادانة شاملة لجريمة تفجير مقر «الكتائب» فى بيروت

لم يشهد لبنان منذ تفجير مبنى «كوليدج هول» بالجامعة الأمريكية فى أكتوبر ١٩٩١ عملا إرهابيا فى مستوى بشاعة ذلك الذى تعرض له المقر الرئيسى لحزب الكتائب وسط بيروت يوم ٢٠ ديسمبر الماضى وقد ذهب ضحية هذا الحادث ثلاثة قتلى أحدهم عضو المكتب السياسى للحزب أنطوان بعقلينى، والمواطن ميشال ضو وطفل رضيع عثر على جثته فى المنطقة المجاورة لمقر الكتائب، حيث توجد مساكن يقطنها مهجرون. وانتشلت جثة الطفل من بين أنقاض سريره، الذى انهار جدار عليه فسحقه، كما أدى الحادث الى اصابة نحو ١٣٠ شخصا، منهم ٦ أعضاء فى المكتب السياسى للكتائب وعدد آخر من أعضاء مجلسه المركزى، مما يؤكد أنه استهدف ابادة قيادة الحزب التى كانت مجتمعة بحضور ١١٠ شخص. كما شملت الاصابات مواطنين فى المنطقة المجاورة للمقر، بعضهم من تلاميذ مدرسة «العزيز» ووصلت قوة الانفجار الذى نجم عن سيارة مفخخة، الى الحد الذى هز بيروت كلها وتبين أن الشحنة التى أحدثته تزن مابين ١٥٠ ، ٢٠٠ كجم من المواد المتفجرة وهذا مايفسر التدمير الهائل الذى لحق بمقر الكتائب وبعض المبانى المجاورة حيث تحول محيط الانفجار الى منطقة منكوبة بدت وكأن زلزالاضربها على حد وصف أحد شهود العيان.

والى جانب استهداف قيادة الكتائب ومحاولة القضاء عليها دفعة واحدة، تجدر ملاحظة أن الحادث وقع فى وسط بيروت الذى كان تدميره البداية الحقيقية لتدمير لبنان، والذي يعد مشروع إعماره نقطة الانطلاق لإعادة بناء هذا البلد. وقد جاء الحادث بعد أقل من شهر واحد على اجتماع المؤتمر العام لحزب الكتائب، الذى وصفت نتائجه بأنها نقطة تحول جوهرية فى الخط السياسى للحزب باتجاه تكريس الانفتاح الذى بدأ مؤخرا على العروبة واعتماد الخيار العربى والمنهج الوفاقى فى لبنان، ورغم هول الصدمة التى نجمت عن الحادث البشع، فقد تبنت قيادة الحزب موقفا مسئولا يستحق الاشادة، عندما أكدت أن الحزب لن يسقط فى فخ الارهاب وسيمضى فى خياراته وقناعاته الوطنية. ووصف رئيس الحزب جورج سعادة الحادث بأنه (رسالة ضد السلم الأهلى قرأناها بنارها ودمارها، أما ردنا فهو استطابة التضحية فى سبيل هذا السلم واصرار ثابت على إكمال المسيرة).

وركز البيان الصادر عن قيادة الحزب على هذا المعنى، حيث نوه بالادانة الشاملة التى قوبلت بها هذه الجريمة باعتبارها (دافعا للتقدم فى سياسة التوحيد والاعتدال والعيش المشترك والسلام الأهلى).

وفى هذه الأجواء، أصبح على سلطات التحقيق اللبنانية بذل أقصى جهد للكشف عن هوية الفاعلين ومحاكمتهم فى أسرع وقت ممكن، وقد أحال مجلس الوزراء ملف الحادث على الفور الى المجلس العدلى، ورصد مكافأة كبيرة (٥٠٠ مليون ليرة) لكل من يسهم فى اكتشاف الفاعلين،كما أصبح على سلطات الأمن اتخاذ اجراءات أكثر فاعلية لتأمين سلامة المواطنين والحفاظ على مناخ الوفاق الوطنى وردع أية جهة تسعى الى استئناف أجواء الحرب الأهلية، بعد أن أعاد هذا الحادث الى الأذهان مآسى تلك الحرب وشبح السيارات المفخخة وكابوس الارهاب الثقيل، خاصة وقد واكبته عدة عمليات تفجير محدودة استهدفت بعض المؤسسات والمحال التجارية فى طرابلس وصيدا.

تنظيم الإعلام ومعركة الحريات فى لبنان

مازالت قضية تنظيم الاعلام فى لبنان تثير القلق، نتيجة العجز عن احراز تقدم فيها بما يحول دون فتح ملفها من وقت لآخر على نحو يهدد بانتهاكات للحريات الاعلامية.فقد بقى مشروع التنظيم الشامل للاعلام، الذى يجرى جدل حوله منذ أكثر من عامين، ينتقل من ادارة لأخرى وشهدت تلك الفترة عدة أزمات حول تنظيم الاعلام المرئى بصفة خاصة، وكان آخرها فى شهر ديسمبر عندما تردد أن وزير الاعلام الحالى ميشال سماحة أن مشروعا بشأن القنوات التليفزيونية والاذاعية، على نحو يتيح لتليفزيون الدولة احتكار البث الفضائى وتحديد شروط تأجير القنوات، مما يعرض الحرية الاعلامية لخطر شديد.

وضاعف من القلق المرتبط بذلك المشروع تزايد الخطاب الرسمى المتعلق بالحفاظ على العلاقات الحسنة مع الدول العربية، وما يقترن به من عدم ارتياح لأى انتقادات تصدر عن محطات تليفزيونية خاصة لهذه الدول العربية أو تلك، ولذلك عقد ممثلو مؤسسات الاعلام المرئى والمسموع بلبنان اجتماعا فى ١٧ ديسمبر/ كانون أول صدر عنه بيان أكد أن (المشروع الذى ظاهره تنظيم أصول تأجير القنوات الفضائية هو فى الواقع تشريع لاحتكار الاعلام اللبنانى لصالح جهة واحدة والتفاف على مشروع تنظيم الاعلام المجمد لدى وزارة العدل، والذى من شأن الافراج عنه أن يشكل المعالجة الدستورية الكاملة والصحيحة لمسألة الاعلام وفقا لما جاء فى مقدمة الدستور ومقدمة وثيقة الاتفاق الوطنى).

وقد تم التوصل الى حل وسط فى اجتماع مجلس الوزراء اللبنانى فى ٢٤ ديسمبر/كانون أول يقضى بتكليف لجنة وزارية بإعادة صياغة المشروع، الأ، الذى فهم على أنه يعنى تأجيل البحث فى الموضوع، وخاصة عندما قال وزير الاعلام إن (أحدا لايملك أفكارا مسبقة لا فى الحكومة ولا بين المراجع السياسية فى هذا الموضوع، وهدفنا أن نخرج الى العلن والممارسة مشروع قانون فى حجم طموحاتنا لممارسة الحريات فى لبنان،وليس فى حجم أى شىء آخر).

لكن المؤكدأن هذا التأجيل لايغلق ملف القضية التى تحتاج الى معالجة من خلال تنظيم شامل للاعلام، وخاصة مع تزايد الشكاوى من أن البث التليفزيونى يشكل بكثافته فوضى ملحوظة لكن ينبغى ألا يكون هذا التنظيم على حساب حريات الرأى والتعبير والاعلام والمنافسة، فى الوقت الذى تتوافر مؤشرات تدفع للقلق على مستقبل هذه الحريات فى الاعلام المكتوب أيضا فقد شهد ديسمبر ١٩٩٣ معركة حول حرية الصحافة، وكان اليوم التاسع منه بالذات ساخنا لما حفل به من دعاوى قضائية ضد عدد من الصحف والمجلات البارزة، كما ناقش مجلس الوزراء بنفسه فى

جلسته يوم ٨ ديسمبر نشر مجلة «الصياد» صورة للبابا يوحنا بولس الثانى وغطت الصليب الذى يحمله فى عنقه بشارة سوداء، مما أثار استياء الفاتيكان حيث طلب سفيره فى لبنان فتح تحقيق قضائى فى هذا الموضوع. وأوعز مجلس الوزراء الى الأجهزة المختصة اجراء تحقيق على مستوى المجلة، وأعلن وزير الاعلام استنكار الحكومة للصورة المنشورة، وأسفر التحقيق عن اتفاق على أن تعيد المجلة نشر صورة البابا بحيث يظهر الصليب واضحا وهو معلق فى عنقه.

وفى هذه الأجواء بدأ عشرة نواب لبنانيين، بينهم جوزيف مغيزل رئيس اللجنة اللبنانية لحقوق الانسان، مسعى محمودا بتقديم مشروع قانون لتعديل المرسوم ١٠٤ لعام ١٩٧٧ الذى يقضى بتنظيم استثنائى لقانون المطبوعات. ويتضمن المشروع الغاء عقوبات سحب الترخيص والمصادرة والتوقيف دون محاكمة، واستبدالها بغرامات منصوص عليها فى المرسوم مع زيادتها خمسة أضعاف ويستند هذا المشروع الى أن أحكام المرسوم المذكور تتعارض مع مقدمة الدستور ومادته رقم ١٣، ومع المادتين ١٠ ، ١١ من وثيقة الوفاق الوطنى والتى تؤكد جميعها حرية الرأى فى ظل القانون، فضلا عن أن هذا المرسوم فقد مبررات صدوره فى الظروف الاستثنائية التى مر بها لبنان عام ١٩٧٧.

قلق من انعكاسات الأزمة السياسية على حقوق الانسان فى اليمن

تثير الضوابط الاعلامية، التى وضعتها لجنة الحوار الوطنى فى اليمن بشأن حظر نشر أو إذاعة أى مواد تسهم فى تصعيد الأزمة السياسية القائمة، قلقا حول تأثيرات استمرار هذه الأزمة على حقوق انسانية أساسية وخاصة حرية الرأى والتعبير والصحافة والنشر. كما طرحت تساؤلات حول مدى اتساق الضوابط الجديدة مع الدستور وقانون الصحافة، فرغم ماتنطوى عليه معالجة الأزمة السياسية من أهمية تكسبها أولوية متقدمة، نظرا لخطورتها على الوحدة والديمقراطية، فلا يصح أن تتم هذه المعالجة من خلال فرض قيود على حقوق أساسية يكفلها الدستور، والمفترض أن تركز لجنة الحوار على ضمان التطبيق الدقيق لأحكام الدستور وقانون الصحافة، بحيث يكون القضاء هو الملاذ للنظر فى أية مخالفة لهما تؤدى الى توتير المناخ العام وعرقلة جهود اللجنة.

والواضح أن لجنة الحوار لجأت الى اصدار الضوابط الاعلامية، بعدما لاحظت أن بعض ماينشر ويذاع فى وسائل الاعلام اليمنية والعربية والأجنبية يضر بجهودها ويحول دون توفير المناخ الملائم لحل الأزمة السياسية، ويمثل وقودا جديدا لهذه الأزمة فى بعض الاحيان. ويصعب استبعاد عامل سوء النية فى بعض المعالجات الاعلامية للأزمة السياسية فى اليمن لكن يظل بالامكان الاعتماد فى مواجهة ذلك على أحكام تطبيق الدستور وقانون الصحافة، دون حاجة الى ضوابط جديدة تتجاوزهما وتقيد حق الرأى والتعبير بالمخالفة لهما، فضلا عن أن هذه الضوابط لم تصدر عن الجهة المخولة حق التشريع وهى مجلس النواب.

لكن اصدار الضوابط الاعلامية ليس المظهر السلبى الوحيد بشأن حقوق الانسان فى اليمن الآن، رغم التقدم الملموس الذى تحقق فى ممارسة هذه الحقوق منذ الوحدة. فهناك أيضا مشكلة الاغتيالات – ومحاولات الاغتيال – المستمرة دون أن تتمكن السلطات من وضع حد لها أو الكشف عن هوية الجهات المسئولة عنها أو التى تقف وراء معظمها. والملاحظ أن غالبية هذه الانتهاكات تطول أعضاء فى الحزب الاشتراكى وعائلاتهم.

وكان من المنتظر أن تفرض محاولة اغتيال اثنين من أبناء أمين عام هذا الحزب والتى راح ضحيتها ابن شقيقته الطالب كامل بن الحامد فى آخر أكتوبر الماضى معالجة أكثر جدية لهذه الظاهرة الخطيرة.

لكن ظلت السلطات عاجزة عن الوصول إلى مرتكبى هذا الحادث وغيره وتقديمهم الى المحاكمة، الأمر الذى يدخل البلاد فى دوامة فوضى أمنية تشكل خطرا بالغا على حقوق الانسان.

والمثير للانتباه أن تحدث هذه الفوضى فى الوقت الذى تزداد فيه الشكاوى من اجراءات أمنية مبالغ فيها تؤدى الى توتر المناخ العام، مثل تدخل الشرطة العسكرية فى شئون الأمن الداخلى، ضمن مايسميه البعض مشكلة عسكرة المدن.

وقد سلطت الأضواء مؤخرا على دور هذه الشرطة ، عندما قامت قوة منها باعتراض موكب رئيس الوزراء اليمنى نفسه (وهو أحد قادة الحزب الاشتراكى) فى ١٧ ديسمبر/كانون أول، عندما تجاوز حاجزا لها قرب صنعاء، مما أدى الى ملاحقة الموكب وايقافه فى عرض الطريق. والواقع أن هذا التدخل من الشرطة العسكرية لايسهم فى حل مشكلة الفوضى الأمنية، وانما على العكس يفاقمها لما يؤدى اليه من ارباك الأمن وتوتر الأجواء السياسية. ولذلك فمن الضرورى اعادة النظر فى دور هذه الشرطة من أجل محاصرة التوتر، بدءا بتفعيل التحقيق فى قضية اعتراض موكب رئيس الوزراء.

وقد تم تشكيل لجنة عسكرية بالفعل برئاسة نائب رئيس الأركان العامة للتحقيق فيها. كما شكل مجلس الوزراء لجنة من أعضائه لمتابعة سير هذا التحقيق. وينبغى أن تكون نتائج هذا التحقيق أكثر جدية من مجرد الاعلان عن حدوث خطأ بحيث تشمل اتخاذ اجراءات لإبعاد الشرطة العسكرية عن شئون الأمن الداخلى، فضلا عن تقديم رد واضح على ما أثاره حادث اعتراض الموكب من تساؤلات عما اذا كان هدفه عرقلة اجتماع للجنة الحوار التى يمثل رئيس الوزراء حزبه (الاشتراكى) فيها.

فالمطلوب الآن ايجاد سياسة أمنية تتسم بالفاعلية دون أن تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان فى اليمن. والمأمول أن يكون الاتفاق الذى تم التوصل اليه مبدئيا فى منتصف يناير ١٩٩٤ بداية لمرحلة جديدة تتسم بالقدرة على معالجة أى خلافات بأسلوب ديمقراطى بما يكفل احترام حقوق الانسان التى حدث تقدم كبير بشأنها فى اليمن الموحد رغم بعض المشكلات التى تظهر من حين لآخر.

اجتماع اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية لشئون اللاجئين

عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية للاجئين بالأمم المتحدة اجتماعها الرابع والاربعين فى جنيف فى الاسبوع الاول من اكتوبر ١٩٩٣. وتجدر الاشارة بانه اجتماع أعلى سلطة

فى برنامج الأمم المتحدة فى هذا المجال. وهو مهتم بشؤون أكثر من ١٩ مليون لاجئ. وتم تأسيس برنامج مفوضية اللاجئين سنة ١٩٥١ وهو يعتنى بشئون اللاجئين الذين تركوا بلادهم خوفا من الاضطهاد لاعتقاداتهم الدينية او السياسية او لأنهم منتمون لمجموعة اجتماعية مضطهدة. ولا يريدون أو يتمكنون من العودة الى بلادهم. والجدير بالذكر ان هذا البرنامج قام بمساعدة أكثر من ٣٠ مليون لاجئ حتى اليوم.

وقد افتتحت اللجنة التنفيذية اجتماعها صباح ٤ أكتوبر بانتخاب السفير يومان فردريك بودنس (هولندا) رئيسا والسفير أحمد كمال (باكستان) كنائب له. وقدمت السيدة ساداكو أوكاتا، المفوضة السامية للاجئين والتى اعيد انتخابها لمدة خمس سنوات اضافية لشغل هذا المنصب فى وقت لاحق، بيانها التفصيلى عن اوضاع اللاجئين فى العالم.

ركزت المفوضة السامية للاجئين فى كلمتها على الوقاية وضرورة محاربة الأسباب التى تؤدى الى نزوح اللاجئين من ديارهم. فعالجت هذه المسألة من جهة أن العالم اليوم يتلمس طريقه الى نظام عالمى جديد،وأكدت ان اهم تحديين يجابهان الأمم المتحدة، اى تحدى اقرار السلم والأمن وتحدى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يلعبان دورا هاما فى العمل الانسانى الذى يباشره مكتب المفوضة السامية.

وذكرت ان فقدان هذين العاملين فى البلدان يؤدى الى نزوح اللاجئين، ويصعب العودة الطوعية للوطن. ووبما أن الصلة وثيقة بين التسوية السياسية والاصلاح الاقتصادى، دعت المفوضة السامية المجتمع الدولى ان يبدى قدرا أكبر من الاستعداد لتقديم الدعم السياسى والمال لأن ذلك فى رأيها يعد استثمارا يهيئ الاستقرار اقليميا وعالميا.

كما سلطت الأضواء فى كلامها على ضرورة الحضور الدولى فى البلدان التى تواجه انهيار الهياكل التحتية والتحدى للسلطة المركزية، وتغيير الحدود، ذلك فى رأيها ضرورى أيضا فى استراتيجية الوقاية للمفوضية السامية. فمن خلال الحضور الانسانى الدولى يمكن توفير قدر من الثقة والامن والاغاثة الى ضحايا المنازعات او انتهاكات حقوق الانسان الذين سيضطرون لولا ذلك الى اجتياز الحدود او سيعجزون عن العودة الى الوطن.

وفى هذا المضمون، كان من البديهى ان تراجعت المفوضية السامية عن مطالبتها للرأى العام الدولى والأمم المتحدة ان تشترك المفوضية السامية فى عمليات اغاثة المشردين فى الداخل، اذ قالت «أود ان اقول بوضوح اننا لانسعى للحصول على تفويض شامل بالنسبة للمشردين داخليا».

ومن جهة أخرى، أعربت السيدة أوكاتا عن قلقها ازاء الارتداد الكبير الملحوظ عن الالتزام باتاحة اللجوء، والذى يمكن ملاحظته بوضوح فى الدول الصناعية الكبرى بادعاء مواجهة الصعوبات الاقتصادية. وقد ذكرت المفوضة السامية هذه الدول بأن الحروب قد وصلت الآن الى أبوابها كالحرب القائمة فى البوسنة والهرسك، فليس الآن هناك ماهو اهم من ضرورة توفير الحماية للاجئين.

وفى نهاية كلمتها قالت السيدة ساداكو أوكاتا أن الهوة تتسع بوضوح بين مايطلب من المفوضية السامية عمله وما هو فى مستطاعها، وفى رأيها ان الطلبات ستزيد فى هذا العالم المضطرب الذى يبحث عن توازن جديد وخاصة فى القارة الافريقية. واقترحت خمس نقاط لمواجهة هذا التحدى. أولا: استمرار العمل الوثيق بين المفوضية السامية والذراع السياسى للأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية لضمان التوازن بين الاستجابة الانسانية التى تبديها المفوضية والمبادرات السياسية الرامية الى ايجاد حل للمنازعات المولدة للاجئين. ثانيا: استمرار تنمية تعاون المفوضية السامية مع المنظمات الانسانية، داخل منظمة الأمم المتحدة وخارجها. وخاصة مع ادارة الشؤون الانسانية. ثالثا: تقوية التعاون والاتصالات مع المنظمات غير الحكومية. خاصة فى حالات الطوارئ وفى مجال الحماية الدولية. وفى هذا الصدد شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فى عملية تشاور مع المنظمات غير الحكومية اطلق عليها «الشراكة فى العمل» والتى شاركت فى اعمالها المنظمة العربية لحقوق الانسان قبيل بدء هذا الاجتماع. رابعا: مواصلة تعميق التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائى واليونيسيف وسائر المنظمات الانمائية. خامسا: استمرار التعاون مع الحكومات.

وأعقب تقديم التقرير مناقشة عامة من قبل أعضاء اللجنة الدولية تناولت بصورة رئيسية الحماية الدولية والأمن الشخصى للاجئين، وقضايا النساء والأطفال، ثم استعرضت البرامج لعامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ونظرت فى الوضع المالى ومتطلباته لعامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤.

وفى ختام الاجتماع توصلت اللجنة التنفيذية الى عدد من القرارات تتعلق بالحماية الدولية للاجئين، وخاصة الاعتداء الجنسى على النساء والاطفال، وبتطبيق خطة العمل الخاصة باللاجئين فى افغانستان وامريكا اللاتينية والهند الصينية وقرارات ادارية ومالية لتسهيل أعمال المفوضية وتنفيذ برامجها، وأقرت برنامج المفوضية السامية وميزانيتها المقترحين لعام ١٩٩٤.

ويجدر الذكر ان كلا من تونس والجزائر والسودان ولبنان والمغرب أعضاء فى اللجنة التنفيذية، كما حضر الاجتماع ممثلون من ٩ دول عربية أخرى وعن الجامعة العربية بصفة مراقبين. وساهم فى الاجتماع ٩٠ منظمة غير حكومية بصفة مراقب، منها المنظمة العربية لحقوق الانسان. وقد مثلها رئيس المنظمة الأستاذ أديب الجادر والدكتور فاروق برتو والدكتور حسن العطار.

المنظمة تقدم ورقة عمل حول الحق في الصحة

أعد الدكتور فاروق برتو عضو المنظمة العربية لحقوق الانسان بجنيف، ومساعد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية السابق، ورقة عمل حول «الحق في الصحة» باسم المنظمة العربية لحقوق الانسان في «يوم المناقشة العامة للحق في الصحة» في ٦ ديسمبر ١٩٩٣، وذلك في اطار الدورة التاسعة للجنة حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عقدت في الفترة بين ١١/٢٢ حتي ١٩٩٣/١٢/١٠. وقد وزعتها الأمم المتحدة كوثيقة.

اشارت الورقة الي ماتضمنه العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من التزامات الدول الاطراف بحق كل فرد في التمتع بأعلي مستوي ممكن من الصحة البدنية والعقلية «والخطوات

التي يجب ان تتخذها الدول الاطراف في العهد من أجل التحقيق الكامل لهذا الحق» كما أشارت الي أن العديد من الدول قد ضمنت دساتيرها نصوصا لحق شعوبها في الرعاية الصحية وفق معايير صحية مقبولة، وذكرت الورقة أنه لتحديد الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف في العهد فمن الضروري الاتفاق علي الحد الأدني للحق في الصحة، ولا يسمح لأية دولة طرف في العهد أن تنخفض عنها. ولكي يتمتع الشعب بالصحة كحق من حقوق الانسان ولتعزيز دوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية فالامر يتطلب التزاما سياسيا من أعلي مستوي للسلطة بتحديد للاهداف الاجتماعية، وعقد العزم علي انجازها بسن التشريعات اللازمة، واعطاء أولوية للاستراتيجيات والبرامج التي تعزز صحة الافراد والمجتمعات وتدبير الأموال اللازمة للتنفيذ.

كما أوضحت الورقة أن العدالة في الصحة مطلب جوهري ويتطلب توزيعا عادلا للموارد والانشطة بين مختلف قطاعات الشعب حسب حاجاتهم كما تفرض رعاية خاصة للقطاعات المحرومة من الخدمات الصحية والقطاعات الضعيفة في المجتمع وأضافت الورقة أن هذا الحق يجب ان يمتد ليشمل حياة الجنين والتعامل مع جسد الانسان بعد الوفاة.

أشارت الورقة الي ما أثاره التقدم العلمي في البيولوجيا والطب خلال العقود الأخيرة من قضايا ومشاكل هامة مرتبطة بحقوق الانسان والحرية الشخصية وماخلفه ردود افعال ثقافية واجتماعية متصارعة تتطلب دراسات واسعة من المعنيين بهدف الوصول لفهم واضح واتفاق علي تطبيقات العلوم في مجال حقوق الانسان. ومن هذه القضايا علي سبيل المثال اجراء التجارب علي الإنسان، ومشاكل الهندسة الوراثية، والقتل للرحمة، وسرية المعلومات الصحية الشخصية وغيرها.

كما ان دور الحكومات في توفير التمتع «بالحق في الصحة» متعدد الجوانب فهي مسئولة عن توفير الحق في الحياة للمواطنين وعليها ان تمارس سلطتها في تعريف مصطلحات القتل للرحمة، والاجهاض، او غيرها من القضايا التي تثير الجدل، وان تصدر التشريعات والقوانين التي تحفظ الحياة وتزويد العامة بالمعلومات الصحية العلمية في الوقت المناسب. كما يقع علي عاتقها التزمات قانونية ومعنوية فلا يسمح لأية سلطة بتعريض شعبها للمجاعة او المذابح او التطهير العرقي او التعذيب لأي سبب كان، كما لا يحق لأي حكومة او سلطة أن تمنع امدادات الغذاء او الأطباء، او الأدوات الطبية لشعبها أو الشعوب الأخري تحت أية ذريعة.

حوار مفتوح حول حقوق الانسان في الوطن العربى

تحت عنوان «حال حقوق الانسان فى الوطن العربى» استضافت دار الندوة فى لقاء، حوارا مفتوحا للمنظمة العربية لحقوق الانسان حضره رئيس المنظمة أديب الجادر، والأمين العام محمد فائق، وعضوا اللجنة التنفيذية أحمد صدقى الدجانى، وفاروق أبو عيسى (أمين عام اتحاد المحامين العرب).

حضر اللقاء أيضا النواب، د. عصام نعمان، مروان أبو فاضل، عبد الرحمن عبد الرحمن، وجوزيف مغيزل رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان.

والسادة د. خير الدين حسيب الأمين العام للمؤتمر القومى العربى، معن بشور المنسق العام لتجمع اللجان والروابط الشعبية، الحسين سكارقة السكرتير الأول لسفارة تونس فى لبنان، الشيخ خلدون عريمط، عمر زين الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب، المحامية صونيا عطية وأعضاء اللقاء الوحدوى ابراهيم العبد الله، محمد كشلى، د. اسامة محيو، خالد رمضان.

واركان دار الندوة د. زاهية قدورة، الشيخ رشيد القاضى، فيصل درنيقة، عماد شبارو، كما حضر السادة د. حيان حيدر، صلاح صلاح، محمد صفا أمين سر لجنة المتابعة لقضية المعتقلين، على سلامى رئيس نقابة عمال بلدية بيروت، مأمون مكحل رئيس جمعية شبيبة الهدى، راجى حكيم رئيس رابطة الأهلية فى الطريق الجديدة.

افتتح اللقاء رئيس مجلس ادارة دار الندوة الأستاذ منح الصلح فقال فى كلمته: «ان حقوق الانسان هى ضمير العالم الحديث، والعاملون الصادقون لها حيثما كانوا، وأنتم منهم، هم الرافضون ان تبقى أى لطخة ظلم فى أى بقعة من بقاع هذا العالم، فالحق هو فوق الجميع، فوق كل المراتب، وفوق كل السلطات وفوق كل السياسات، الى ان ترتفع الى مستوى المسؤولية وتسمو فتتحد بالحق، وتصبح الولاءات والعصبيات والايديولوجيات وكل مابين البشر من مؤسسات خادما مخلصا له.

ان أية أمة، أيا ماكان جبروتها وقوتها وامكاناتها، لاتكون قد انتمت الى مستقبل هذا العالم، بل الى الجانب المتألق من حاضره الا اذا هى وفت بصدق لقضية حقوق الانسان.

وكلكم أيها الأخوة الكرام من اصحاب التجارب السياسية وقد عرفتم من تجاربكم وتجارب الآخرين ان احترام حقوق الانسان هو المدخل فى بناء اى مجتمع او دولة اذا اريد له الازدهار والاستقرار والاستمرار، فلا اقتصاد حيوى، ولا انماء صحيح، ولاثقافة مبدعة، ولا دبلوماسية فاعلة، ولا اعلام مصدق، ولا غلبة على المدى الطويل فى حرب، ولا منافسة فى سلم عربى مقبل مع اسرائيل، الا اذا قام البنيان فى بلادنا على حقوق الانسان.

ولا شك أيها السادة انكم خلال اجتماعاتكم بفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، ورئيس المجلس النيابى، ورئيس الحكومة، لمستم الصدى الصادق لحماسة الشعب اللبنانى بمجمله لهذه القضية التى هو مرتبط بها كليا عبر دوره العريق فى النهضة العربية وديمقراطيته ومنذ شارك مندوبه الى الأمم المتحدة شارل مالك فى صياغة شرعة حقوق الانسان.

وليس من قبيل الصدفة ان تكونوا قد شئتم ان تجتمعوا معنا فى لبنان لمتابعة قضية تغييب رفيقكم فى الجمعية العربية لحقوق الانسان السياسى والمثقف العربى منصور كيخيا، فانتم موقنون انكم فى هذا البلد ستجدون كل تجاوب مطلوب، وهو والحمد لله لايفتقر الى الساسة المخلصين والاحرار المستعدين لأن يعطوا العمل لقضية حقوق الانسان فى لبنان فى مسألة الكيخيا وفى غيرها كل الجدية وكل الاهتمام، وكل الوقت، وخاصة كل التفانى الذى تستحقه.

وقد يكون لبنان احد بلدان العالم تعرضا فى فترة الحرب لظاهرة الاختفاء القسرى، حيث المئات بل الآلاف لايزالون مفقودين.

كما انّ المعتقلين اللبنانيين فى السجون الاسرائيلية هم احدى الصفحات الأشد بشاعة وشذوذا فى انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان.

وإننى بعد كلمتى هذه استميحكم الإذن بأن أكلف أحد المناضلين الصادقين لقضية حقوق الانسان الأستاذ معن بشور بادارة مناقشات هذا الاجتماع.

ثم ادار الاجتماع الاستاذ معن بشور وقال فى كلمته: نرحب بالضيوف رئيس واعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الانسان ونحيى بشكل خاص المهمة الجليلة التى جاءوا من أجلها الي لبنان، مهمة متابعة العمل من أجل كشف مصير الأستاذ منصور الكيخيا، الأخ المناضل والرمز من رموز العمل القومى الصادق والذى تشكل قضية اختفائه معاناة مجموعة كبيرة من المناضلين العرب الصادقين الذين حرصوا على حرية رأيهم واستقلالية نهجهم فدفعوا الغالى من أجل ذلك.

وبعد ان شرح لأهمية وطبيعة هذا اللقاء التعارفى والتعريفى تحدث رئيس المنظمة الأستاذ اديب الجادر فشكر لدار الندوة هذه الفرصة للقاء والحوار حول قضية حقوق الانسان.

واضاف: ان قضية حقوق الانسان هى القضية الأساسية وهى قناعة توصلنا اليها جميعا، كل من ساهم فى السلطة ومن ناضل داخل الأحزاب.

ثم شرح لتأسيس المنظمة على هامش ندوة عقدت فى ليماسول عام ١٩٨٣ بعنوان «أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى».

وأكد أنه ليس هناك تنمية أو ديمقراطية دون التأكيد على حقوق الانسان.. ولعل مؤتمر ڤيينا الأخير قد أكد بصورة خاصة على هذا الربط كما أن الجمعية العامة للمنظمة العربية لحقوق الانسان اعتبرت ان هذا الربط سيكون على رأس جدول أعمالها للأعوام المقبلة.

وقال ان حال حقوق الانسان مؤلمة وتدعو للكآبة وتناول قضية اختفاء أحد مؤسسى المنظمة، منصور الكيخيا، متوقفا عند آخر كلمة القاها فى اجتماع المنظمة العربية وطرح فيها وضع اللاجئين السياسيين وكأنه يحس بأن شيئا سيحصل، كما احسسنا فى مجلس الأمناء بأهمية كلامه بعد اسبوع من اختفائه.

وتساءل عن جرأة الجهة التى اختطفت الكيخيا بعد اجتماع عام للمنظمة شارك فيه مندوبون عن الأمم المتحدة ووزارة الخارجية المصرية والعديد من الهيئات المعنية بحقوق الانسان مؤكدا ان هذه ظاهرة خطيرة مشيرا الي أن الكيخيا رمز لكل المختفين فى أى سجون كانت فهو رمز لأولئك فى سجون المحتل الاسرائيلى الذين لايعترف العدو بهم، هو رمز للامام الصدر المغيب.

واضاف ونحن على ابواب القرن ٢١، ومالم تصبح قضية منصور الكيخيا قضية كل شخص ستبقى هذه الحالة وستتكرر.. ويجب ان تكون هذه القضية قضية عامة ولقد اخترنا لبنان لأن فيه صحافة حرة تقف معنا ولأن لبنان عاش قضية الاختطاف..

وبعد ذلك شرح الأستاذ الجادر نشاطات وآليات عمل المنظمة قائلا: ان عملها تثقيفى يقوم على نشر الوعى ومراقبة الانتهاكات وذلك عن طريق النشرة والندوات والتقرير السنوى.. وعرض بعد لكيفية التعامل مع قضية انتهاك حقوق الانسان العربى.

وتحدث بعد ذلك عن انشاء المعهد العربى لحقوق الانسان بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب والرابطة التونسية لحقوق الانسان والأمم المتحدة ليقوم بمهمة التثقيف على حقوق الانسان.

أما الأستاذ محمد فائق أمين عام المنظمة فقال: لقد اخترنا بيروت لسبب واحد وهو عدم وجود اى سجين سياسى، ونحن نتطلع الى ان تعود بيروت مكانا للأحرار والحرية. وأضاف اذا كان هناك من يريد اخفاء صوت مثل صوت منصور الكيخيا فنحن سنجعل من هذا الصوت صوتا عالميا الى ان يظهر..

قضية حقوق الانسان مدخل لهذا العصر ولن نتقدم ونتطور دون التكلم بلغة العصر أى الدفاع عن حقوق الانسان.

محمد صفا أمين سر لجنة المتابعة لقضية المعتقلين: تساءل عن انسانية مهمة وفد الكونغرس الاميركى المحصورة بالجنود الاسرائيليين بينما يتم تجاهل ٣٠٠ أسير لبنانى فى السجون الاسرائيلية حيث ترفض اسرائيل منذ تسع سنوات السماح للصليب الأحمر بالدخول الى معتقل الخيام، اضافة الى وجود أكثر من ١٦٥ مفقودا لبنانيا فى السجون الاسرائيلية منذ اجتياح العام ١٩٧٨ واحتجاز رفاة ١٢٥ شهيدا.

ودعا الى اتخاذموقف من هذا التصرف المنافى لكل حقوق الانسان.

النائب د. عصام نعمان: ركز على نشاط منصور الكيخيا المتعدد الجوانب فهو الى جانب عضويته فى المنظمة العربية لحقوق الانسان، عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومى العربى.

وطالب المنظمة ان تعمل على نشر ماقاله الكيخيا فى آخر اجتماع للأمانة العامة والذى يعتبر قطعةقومية وانسانية نادرة كشفت عن مدى انسانية واستقامة ونزاهة الانسان العربق بالتزامه هذه القيم ولفضح مانسب اليه من تهم ولكشف ملابسات اختفائه.

الأستاذ محمد كشلى: أكد ان حق المعارضة حق ديمقراطى يجب ان ندافع عنه، فمن حق العلمانى والمثقف الا يقتل، ومن حق الأصولى ان ينتخب ويترشح، ومن حق الانسان فى السودان ان يمارس الديمقراطية رغم حصار الغرب، ومن حق الانسان فى العراق ان يعبر عن نفسه رغم الحصار المضروب...

الشيخ رشيد القاضى: طالب باثارة قضية لبنان أمام الجمعيات العامة للأمم المتحدة وأمام كل المراجع الدولية ومطالبتها بتنفيذ القرار ٤٢٥، وأكد ان الدفاع عن لبنان دفاع عن التجربة الحضارية القائمة على الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان وتعدد الطوائف.

السيد صلاح صلاح قال: ان القضايا التى يجب ان يركز عليها هى التى تهدد بالجملة وتناول سقوط المثقفين فى الجزائر وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم المدنية فى لبنان.

الشيخ خلدون عريمط: دعا المنظمة لأن تنشط فى كافة الأقطار العربية لأن حقوق الانسان العربى تنقسم الى نوعين الأول: أمام الأنظمة، والثانى أمام النظام الدولى الجديد، ولذلك علينا تصعيد الحملة الاعلامية واقامة الندوات للتعبير عما نعانيه من انتهاكات.

النائب مروان أبو فاضل قال: نوكلكم بثلاث أسرى الأولى

جنوب لبنان والثانية الجولان والثالثة فلسطين فنحن مدعوون للدفاع عن ثلاثة شعوب خطوة على طريق تحرير الانسان العربى.

د. كاظم حطيط: دعا لأن تقوم المنظمة بالتنسيق بينها وبين القوى الوطنية والقومية العربية.

المحامى عمر زين قال: لتكن قضية منصور الكيخيا الشرارة والانطلاق للإنتهاء من وضع الاحباط العام فى الأمة لتجنيد كل القوى القومية والفكرية والمثقفة الشعبية فى كل الأقطار للعمل جميعها بتماسك وتنظيم للحفاظ على حقوق الانسان.

المحامية صونيا عطية: ركزت على العمل الوقائى فى مجال حقوق الانسان، بدلا من الانتظار ورفع الصوت بعد حصول الانتهاك.

الطالب السودانى حسن سورى: تناول الأوضاع فى السودان مطالبا المنظمة بشرح موقفها.

السيدة سميرة صلاح: طالبت بالتركيز على حقوق الأسرة العربية متناولة أوضاع الفلسطينيين فى دول الخليج ومنعهم من العودة فى حال الخروج للتخصص او لزيارة عائلاتهم.

ثم عرض بعض الحضور لقضايا تتعلق بانتهاكات لحقوقهم منها قضية د. جوزف عبد الله وعائلته الذين اتهمتهم فرنسا بتفجيرات دون ان تقوم اى جهة بمحاكمتهم، واستعرض أكاذيب الحكومة الفرنسية فى هذه التهم وكشفها من قبل وكالة الصحافة الفرنسية الا ان ذلك لم يحل دون تبرئتهم واعادة حقوقهم المدنية حيث يعانون الكثير فى حالة ضرورة حصولهم على بعض الأوراق الرسمية.

وفى الختام وبعد ان قدم الأستاذ أديب الجاد الاجابة عن بعض الأسئلة تحدث د. احمد صدقى الدجانى فأكد على أهمية النشرة التى تصدرها المنظمة والتى تتناول كل قضية جرى تداولها واهم الاتجاهات فى مجال حقوق الانسان فى شأنها تقدما أو تراجعا، انجازا او انهيارا وأنها تتناول كذلك اوضاع كل قطر وتخصص للساحة الفلسطينية مساحة واسعة وتتعامل معها على صعيدين: أولا العدو الصهيونى، وثانيا مايجرى بالنسبة لأبناءفلسطين وسط اخوتهم.

وأكد ان المنظمة فى اجتماعها الأخير اتخذت توجها مهما أكدت فيه على حق المقاومة للشعوب.

وتابع قائلا علينا ان نضيء فى زاويتنا وان نتكامل مع المجتمع المدنى وهذا اللقاء يمثل بداية عظيمة لاتساع الدائرة. ثم تحدث د. الدجانى عن منصور الكيخيا ونشأته فى فترة كانت ليبيا تخوض معاركها ضد الاحتلال الايطالى، وفى منزل والده رئيس بلدية بنغازى المناضل الى جانب عمر المختار، واختياره لاختصاصه فى الحقوق لأن المنطقة تحتاج الى من يدافع عن حقوقها. وقال نستذكر انتماءه ومنبته لأنه تجرى محاولة اغتيال صورة الكيخيا وهى من افظع المحاولات، واضاف مهمتنا احياء القيم ومن الضرورى ان نناقش الربط بين المواطنة القطرية والمواطنة العربية الشاملة وعلينا العمل على صعيدين: الأول الجهر بالرأى، والثانى اتقان تناول هذه القضايا فى الساحات المختلفة المحلية والعالمية.

وفى الختام تحدث الأستاذ فاروق أبو عيسى: داعيا لأن نستعمل اظافرنا لوضع قضايا حقوق الانسان فى اطارها الصحيح ولكى نتوصل الى وطن بلا سجون واعتقال، وطن تشارك فيه المرأة الى جانب الرجل..

ورأى فى اختطاف الكيخيا معاقبة للمنظمة بعد ان قامت بفرض موقعها. وقال نحن قوميون ووحدويون ولكن لابد من ان نعمل على قاعدة تخصيص، لابد ان نباعد بينها وبين العمل السياسى الضيق، وعلينا ان نحول حركة حقوق الانسان الى حركة عربية واسعة تعنى بالانسان، وان نعمل لخلق حركة عالمية تنتصر لحقوق الانسان الفردية والجماعية وهى حقوق كثيرة ومتعددة فى التنمية ومقاومة المحتل وتصلح لتكون برنامجا لحركة التحرر العربية.

حقوق الإنسان فى الوطن العربى

وفاة مواطن مصرى بالسجون الليبية

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى من مواطن مصرى يدعى ممدوح عبد التواب صابر حسين بشأن والده. أفادت الشكوى أنه فى أثناء رحلة ذهاب والد المواطن المذكور إلى ليبيا ومعه بضائع مصرية لممارسة التجارة فى العام ١٩٩٢، تعرض له ضباط شرطة ليبيون وتعدوا عليه بالضرب الذى أفضى الى وفاته بسجن مصراته بليبيا.

كما أفادت الشكوى أن المواطن المذكور لم يتمكن رغم كثرة الشكاوى التى تقدم بها للجهات المسئولة من استلام جثة والده، أو البضائع التى كانت بحوزته وتبلغ قيمتها ٥٨٠٠٠ جنيه مودعة لدى الشرطة الليبية.

وقد خاطبت المنظمة أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل بليبيا وطالبته بإحالة هذه الشكوى الى جهات الإختصاص للتحقيق فيها، ومحاسبة المسئولين عن هذا الجرم حال ثبوت إرتكابه، كما طالبته التدخل لرد مستحقات الشاكى لدى الشرطة.

كما خاطبت المنظمة السيد رئيس اللجنة الليبية لحقوق الانسان بشأن هذه الشكوى ومتابعتها.

الكويت : إلقاء القبض على مواطن عراقى وصدور حكم بإعدامه :

أفاد إلتماس تلقته المنظمة العربية لحقوق الإنسان بشأن مواطن عراقى يدعى خالد رحيم والى، أن السلطات الكويتية ألقت القبض على المواطن المذكور عند الحدود العراقية – الكويتية فى ١٧ أغسطس / آب ١٩٩٣ عندما كان فى زيارة لوالده المقيم فى ناحية صفوان الحدودية الواقعة بمحافظة البصرة. واحتجزته السلطات الكويتية بالسجن المركزى الكويتى (حيث راسل أسرته عبر الصليب الأحمر فى ٢٠ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٣). وقد فوجئت أسرته – من خلال أحدى الصحف – بأنه حكم عليه بالإعدام من قبل محكمة الإدارة المحلية بالكويت بتهمة التجسس على مواقع عسكرية بالكويت.

وأفاد الإلتماس أن المذكور لايتجاوز عمره خمسة عشر عاما.

وقد توجهت المنظمة العربية لحقوق الانسان للسيد النائب العام الكويتى بالتحقيق فى مضمون هذا الالتماس وطالبته، فى حال ثبوت ماورد به، إزالة كافة الآثار والنتائج المترتبة على الحكم وتوفير الضمانات القانونية للمتهم.

المنظمة تجدد إلتماسها لأمير الكويت بتخفيف أحكام الإعدام

في ضوء تلقى المنظمة العربية لحقوق الإنسان العديد من الإلتماسات بشأن أحكام الإعدام التى صدرت بالكويت بحق المتهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال العراقى، منذ أن استأنفت محكمة أمن الدولة نظرها لقضايا هؤلاء المتهمين فى شهر ابريل / نيسان ١٩٩٢. فقد جددت المنظمة ملتمسها لأمير دولة الكويت بتخفيف هذه الأحكام، إنطلاقاً من موقفها الثابت حيال أحكام الإعدام فى القضايا ذات الصبغة السياسية.

وكانت المنظمة قد تقدمت بالتماس فى أعقاب صدور تلك الأحكام، تلتمس من أمير البلاد إعمال صلاحياته الدستورية فى عدم التصديق على هذه الأحكام وتخفيفها.

الكويت / مصر
مواطن مصرى يطالب الكويت بتعويض عن اضرار لحقت به بسبب العمل

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان إلتماسا من مواطن مصرى يدعى محمد عمر عبد الحليم بشأن الحصول على تعويض بسبب أضرار لحقت به أثناء العمل فى دولة الكويت.

ويفيد الالتماس أن المذكور عمل بوظيفة مدقق حسابات بإدارة المراقبة المالية التابعة لوزارة الكهرباء بالكويت منذ ١٩٧٦/٧/٢٩، وأصيب بتهتك فى نقطة الإبطار بالشبكية بالعين اليسرى فى ١٩٨٧/٩/٢٣. وتم عرضه على الأطباء الأخصائيين لإجراء العلاج اللازم، ثم عاد إلى عمله واستمر به حتى عودته إلى مصر فى أعقاب العدوان العراقى على الكويت.

كما يفيد الالتماس أن المذكور حاول أكثر من مرة العودة الى عمله بدولة الكويت، إلا أنه لم يوفق فى ذلك.

وقد خاطب مكتب التمثيل العمالى التابع لسفارة الكويت بالقاهرة، الادارة العامة للعلاقات العمالية الدولية بشأنه، وأوصى بإعتماد توكيل لأحد أقربائه أو معارفه أو لأحد المحامين، لرفع دعوى قضائية للمطالبة بالتعويض المشار إليه.

وقد خاطبت المنظمة السيد مدير إدارة خدمة المواطنين بوزارة الخارجية المصرية لمتابعة طلب التعويض، أو السماح للمذكور برفع دعوى قضائية الى الجهات المختصة للمطالبة به، خاصة أنه أدى عمله لمدة خمسة عشر عاما بدولة الكويت دون أية مآخذ..

فلسطين :قضية الحاضرين الغائبين قضية يجب ألا تغيب عن الأذهان.

تلقت المنظمة، شكوي تطالب بلفت الأنظار وتقديم الدعم «للحاضرين الغائبين»، وهم فئة من الفلسطينيين داخل الخط الأخضر ١٩٤٨ ويحملون بطاقات هوية اسرائيلية، ولكنهم مهجرون داخل الأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨ بعد تهديم قراهم واجبارهم علي النزوح الجماعي، وقد تدمرت قوي كثيرة وأزيلت معالمها مثل كراد الغنامة وكراد البقارة بمحاذاة الحدود السورية واستخدمت القري التي نجت من التهديد كمخيمات للاجئين مثال قري شعب والمزرعة، والشيخ دنون ومدينة عكا فتعج هذه القري بالمهجرين من قراهم الأصلية. بالرغم من القرارات الدولية التي تمكن هؤلاء المهجرين من عودتهم الي منازلهم، وهو اجراء يكفله القانون الاسرائيلي نفسه حيث يقضي بمصادرة أراضى الغائبين وقت اعلان الدولة بينما لا يمتد أثره للمتواجدين بصفة ممتدة ولم يخرجوا من حدود الاحتلال في عام ١٩٤٨.

ورغم أن هذه الفئة تحمل بطاقة الهوية الاسرائيلية فإنهم يعاملون عمليا علي أنهم غائبون ليس لهم الحق في العودة الي منازلهم، ويعيشون في قري غير قراهم ويعملون كعمال في قراهم، بينما منازلهم علي مرمي حجر مهجورة ولايتمكنون من الحياة فيها. ويتساءل أصحاب المشكلة كيف تستطيع اسرائيل السلام مع الغير، وهي لاتمارس السلام تجاه من تدعي بأنهم مواطنوها. ويطالبون كافة القوي المهتمة بقضية فلسطين، وقضايا اللاجئين أن يقدموا كل دعم ممكن لقضية المهجرين «الحاضرين الغائبين» والعمل علي عدم تهميشهم اعلاميا، والا يتركوا تحت وطأة دولة تدعي العلمانية واحترام تعدد الثقافات واحترام حقوق الانسان، بينما تمارس القهر بشكل منهجي.

تضامن حاشد فى حادث إختفاء الكيخيا

«ملف خاص»

أدانت دوائر حقوق الانسان العربية والدولية حادث «اختفاء» الاستاذ منصور الكيخيا فى القاهرة منذ يوم ١٠ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٣، ودعت الى تنسيق جهودها وتكوين حملة دولية من أجل اجلاء مصيره وتأمين سلامته.

وفيما يلى نص أهم البيانات التى صدرت بهذا الخصوص:

* المنظمة العربية لحقوق الانسان
(البيان الأول - ١٩٩٣/١٢/١٣)

تشعر المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق بالغ ازاء غياب منصور الكيخيا عضو مجلس أمنائها منذ الساعة الحادية عشرة ظهر يوم السبت ١١ ديسمبر / كانون الاول الجارى.

وكان الأستاذ منصور رشيد الكيخيا، قد حضر الى القاهرة يوم ١٩٩٣/١١/٢٩ بدعوة من المنظمة للمشاركة فى اعمال جمعيتها العمومية الثالثة يوم ٢,١ ديسمبر الجارى، ومد اقامته بضعة أيام بالقاهرة لكنه لم يشاهد منذ ظهر السبت ١١ ديسمبر الجارى. وقد ضاعف من قلق المنظمة أن الأستاذ الكيخيا كان مرتبطا بعدة مواعيد بالفندق، كما أن متعلقاته بقيت بغرفته هناك.

والمعروف أن الأستاذ منصور رشيد الكيخيا لاجئ سياسى ليبى بالخارج، ومقيم بفرنسا. وسبق أن شغل مناصب وزير خارجية ليبيا، ومندوبها الدائم لدى الامم المتحدة. وهو أحد الاعضاء المؤسسين للمنظمة العربية لحقوق الانسان واعيد انتخابه خلال الانتخابات الأخيرة لعضوية مجلس امنائها، ويعد أحد نشطاء حقوق الانسان البارزين فى المنظمة العربية لحقوق الانسان.

واثر تحقق المنظمة من غياب الأستاذ الكيخيا، سارعت باخطار الجهات المسئولة بما فيها الجهات الأمنية والقضائية، وشكلت غرفة

عمليات لمتابعة الموقف وجلاء مصير الأستاذ الكيخيا وتحديد المسئوليات واتخاذ الاجراءات الضرورية.

والمنظمة اذ تأسف كل الأسف لغموض الموقف حول غياب الأستاذ الكيخيا، الذى حضر خصيصا للمشاركة فى أعمال جمعيتها. تعتبر السلطات المصرية مسئولة عن سلامته طوال فترة اقامته داخل جمهورية مصر العربية. وسوف تحيط المنظمة الرأى العام بتطور الموقف أولا بأول.

*** (البيان الثانى - ١٩٩٣/١٢/١٦)**

دخل اختفاء الأستاذ منصور الكيخيا، عضو مجلس امناء المنظمة، ووزير خارجية ليبيا السابق يومه السادس، دون أى تقدم فى كشف غموض الحادث. فى الوقت الذى تلقت فيه المنظمة إفادات من الاجهزة المختصة بعدم وجوده فى أى من المستشفيات، أو طرف أى من الأجهزة الأمنية فى مصر.

وتضاعف هذه النتائج الأولية من مخاوف المنظمة حول مصير الأستاذ منصور الكيخيا، خاصة أن هذا الاختفاء قد واكبه تهديدات مغلظة من داخل الجماهيرية الليبية بشأن سحق المعارضة واهدار دم بعض قياداتها فى الخارج.

والمنظمة اذ تؤكد على مسئولية الحكومة المصرية عن اجلاء مصير الكيخيا، فانها تناشد السلطات المختصة مضاعفة الاهتمام باجلاء مصيره، كما تناشد الصحافة وأجهزة الاعلام المصرية باعطاء اهتمام للحدث يتناسب مع خطورته ودلالته، بدلا من الصمت غير المبرر الذى تعالج به المشكلة.

ومع استمرار المنظمة العمل مع كافة جهات الاختصاص داخل جمهورية مصر العربية لكشف غموض الحادث، فقد شرعت فى الاعداد لحملة دولية مكثفة بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة، بدأت بالاتصال مع الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى التابع للامم المتحدة ومركز حقوق الانسان بالامم المتحدة، وتتتابع بالاتصال مع كافة المنظمات العربية والدولية المعنية، بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب.

*** (البيان الثالث - ١٩٩٣/١٢/٢٢)**

استمر اختفاء الأستاذ منصور الكيخيا عضو مجلس أمناء المنظمة، ووزير خارجية ليبيا الأسبق لليوم الثالث عشر على التوالى، بينما لاتزال بيانات وزارة الداخلية المصرية، وتصريحات مسئوليها تقتصر على تأكيد الاهتمام بالقضية وتكثيف البحث والتحقيق فيها دون اعطاء أى مؤشر لاتجاهات التحقيق. بينما أعرب مدير الانتربول المصرى، فى تصريح منشور، عن اعتقاده بوجود الأستاذ الكيخيا فى ليبيا.

وتضاعف هذه التطورات من قلق المنظمة وتخوفها على مصير الأستاذ الكيخيا كما تزيد من شكوكها حول مسئولية السلطات الليبية فى الحادث. وتناشد السلطات المصرية إعلان ماتوصلت اليه نتائج التحقيقات.

وفى انتظار اعلان نتائج التحقيقات الرسمية تستمر مساعى المنظمة وأفرعها لتنسيق حملة دولية، وتكثيف الاتصالات من أجل اجلاء مصير الأستاذ الكيخيا وتأمين سلامته.

*** البيان الرابع (١٩٩٤/١/٧)**

عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الانسان اجتماعا استثنائيا ببيروت يوم ٧ يناير/كانون الثاني ١٩٩٤ بحضور جميع اعضائها لبحث موضوع الاختفاء القسري للأستاذ / منصور الكيخيا عضو مجلس امناء المنظمة بالقاهرة يوم ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ عقب اجتماع جمعيتها العمومية، والنظر في نتائج التحقيقات والاتصالات العربية والدولية الجارية، وتحديد سبل تعزيز حركة المنظمة في مسعاها لاجلاء مصير الاستاذ الكيخيا وتأمين سلامته واسترجاعه.

١- توقفت اللجنة ملياً امام هذا الحادث ودلالته في اطار احوال حقوق الانسان في دولنا العربية بصفة عامة والاختفاء القسري بصفة خاصة.

٢- تابعت اللجنة الخطوات التي قامت بها السلطات المصرية ولاحظت اهتمامها باجلاء ملابسات هذا الحادث وتقدر ما اتخذته من اجراءات حتي الآن، وتجدد اللجنة مناشدتها هذه السلطات مواصلة جهودها لتأمين عودة الاستاذ / منصور الكيخيا سالما واطلاع الرأي العام علي نتائج التحقيق.

٣- لا يسع اللجنة الا ان تطالب السلطات الليبية باعتبارها المسؤولة عن رعاياها بالعمل علي كشف مصير المواطن الليبي الاستاذ/منصور الكيخيا واجلاء شكوك سببتها تصريحات تزامنت مع الحدث، صدرت عن جهات ليبية رسمية دعت الى سحق المعارضة واهدا دم بعض قياداتها.

٤- تناشد المنظمات العربية لحقوق الانسان كل القوي المحبة للحرية في العالم وجميع المعنيين بحقوق الانسان من افراد ومنظمات وحكومات ان تبذل كل جهد ممكن من اجل انقاذ الأستاذ/ منطور الكيخيا وتأمين سلامته.

وقد قررت تشكيل «لجنة عربية لانقاذ الكيخيا» من شخصيات عربية تسعي لاجراء اتصالات مستمرة بغية الاحتفاظ بقوة دفع للقضية حتي عودته سالما.

* المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
(١٩٩٣/١٢/١٦)

تابعت المنظمة المصرية لحقوق الانسان ببالغ القلق ملابسات اختفاء السيد منصور رشيد الكيخيا وزير الخارجية الليبى الأسبق وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان وامين التحالف الوطنى الليبى المعارض لنظام الحكم فى الجماهيرية الليبية.

وكان منصور الكيخيا المقيم بفرنسا بصفته لاجئا سياسيا قد حضر الى القاهرة للمشاركة فى اعمال الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الانسان يومى ٢,١ ديسمبر ١٩٩٣.

وقد تلقت المنظمة معلومات تفيد اختفاءه منذ ظهر يوم السبت ١١ ديسمبر ١٩٩٣ من محل اقامته بفندق سفير بالدقى.

وقد خاطبت المنظمة كلا من السيد وزير الداخلية والنائب العام فور تلقيها هذه المعلومات واكدت على ضرورة ان تتخذ السلطات المصرية كافة الاجراءات المناسبة لحماية حياة منصور الكيخيا والكشف عن ملابسات اختفائه.

وتعرب المنظمة عن مخاوفها الشديدة من تعرض منصور

الكيخيا لعملية اختطاف تستهدف التخلص منه سواء داخل الأراضى المصرية أو خارج الحدود.

ويضاعف من قلق المنظمة ان اختفاء منصور الكيخيا يأتى فى الوقت الذى تزايدت فيه التهديدات الرسمية الليبية بسحق معارضيها فى الخارج وهو الامر الذى سبق وان شكل منهجا فى تعامل السلطات الليبية مع معارضيها فى الخارج قبل سنوات والتى اسفرت عن مقتل ما لايقل عن ٢٥ من عناصر المعارضة خلال الثمانينات.

وتشير المنظمة فى هذا الصدد الى ماتلقته من معلومات من اللجنة الليبية لحقوق الانسان التى أكدت على ان النية كانت تتجه لعقد مقابلة بين منصور الكيخيا وممثل للسلطات الليبية فى تونس غير ان الكيخيا فضل ان يتم اللقاء فى القاهرة فى الليلة السابقة لاختفائه.

ان المنظمة المصرية لحقوق الانسان وهى تعرب عن قلقها الشديد على حياة منصور الكيخيا فانها تحمل السلطات المصرية المسئولية فى اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على سلامته واجلاء ملابسات اختفائه كما تدعو المنظمة السلطات للاعلان رسميا عن الاجراءات التى اتخذتها فى هذا الصدد وتعتبر المنظمة ان التهاون فى كشف مصير الكيخيا قد يودى بحياته.

كما تدعو المنظمة كافة الهيئات الدولية والعربية المعنية بحقوق الانسان لممارسة المزيد من الضغوط على كل من السلطات المصرية والليبية لكشف ملابسات اختفاء الكيخيا والمحافظة على حياته.

* الجمعية الكويتية لحقوق الانسان
(١٩٩٣/١٢/١٥)

تعرب الجمعية الكويتية لحقوق الانسان بالكويت عن بالغ أسفها وحزنها لما أصاب المناضل الزميل الأستاذ منصور رشيد الكيخيا مناضل وطنى وقيادى شريف عضو مجلس الامناء ومؤسس المنظمة العربية لحقوق الانسان الذى اختلف بالقاهرة بينما كان يحضر اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الانسان، وتعرب عن تعاطفها وتأييدها للمناضل الشريف وتناشد السلطات المصرية بالتحرى والبحث عنه لتبرز حقيقة القوى المعادية لحقوق الانسان والتى تطارد الأحرار المناضلين فى كل مكان ولا تتورع عن القضاء عليهم بهذا الاسلوب القمعى المنافى لكل القيم الانسانية.

إننا نناشد جميع منظمات حقوق الانسان وكل القوى الصديقة والانسانية العربية المحلية والدولية التى تعمل فى مجال حقوق الانسان الدفاع عن هذا المناضل الشريف والافراج عنه والذى أمضى حياته فى الدفاع عن حقوق الانسان ومحاربة النظم الفاسدة التى يسوؤها أن يعمل هؤلاء المناضلون فى كشف حقيقة تجاوزاتهم وخرقهم لحقوق الانسان فى مجتمعاتهم.

اننا نناشد كل قوى الخير وكل منظمات حقوق الانسان الوطنية والقومية والدولية بعظيم الأمل لمساندة هذا المطلب المشروع.

* المنظمة العربية لحقوق الانسان - الأردن
(١٩٩٣/١٢/١٥)

فى اليوم العاشر من شهر كانون الأول (ديسمبر) الجارى. وفى الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لصدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان. تلقت منظمتنا نبأ اختفاء الأستاذ منصور الكيخيا، عضو مجلس أمناء المنظمة وأحد ابرز المناضلين القوميين العاملين فى سبيل حرية أمتنا وأوطاننا. ومن أجل تحقيق الديموقراطية والمساواة والدفاع عن حقوق الانسان العربى بشكل عام، وحقوق الانسان فى الجمهورية العربية الليبية بشكل خاص.

لقد جاء هذا الخبر كصدمة لكل من عرف الأستاذ منصور الكيخيا أو تابع مسيرة نضاله وتضحياته. وهذا يضعنا جميعا، مرة أخرى، أمام مسؤولياتنا فى ضرورة وحتمية التصدى لكافة سياسات القمع والكبت والتصفية التى يقوم بها العديد من الأنظمة فى منطقتنا.

ان الدفاع عن حقوق الانسان، ومنها حرية الفكر والعقيدة والرأى وحق الاختلاف مع الآخرين، بما فى ذلك المسئولون، هى قضايا ناضل من أجلها الكثيرون، ومنهم منصور رشيد الكيخيا.

ان المنظمة العربية لحقوق الانسان/الأردن، تتوجه بهذا النداء الى كافة المنظمات العربية الشعبية والرسمية المعنية بحقوق الانسان وبالحرية والديموقراطية للعمل على كشف ملابسات اختفاء الأستاذ منصور الكيخيا. والضغط على السلطات المسؤولة فى مصر وليبيا من اجل ضمان عودته سالما. والى أن ينجلى الموقف. فان المنظمة العربية لحقوق الانسان/الأردن. لتعتبر نفسها فى حالة انعقاد دائم، واضعة كافة امكاناتها المادية والأدبية من اجل قضية اختفاء المناضل منصور الكيخيا وعودته سالما.

وتنظم «مهرجانا تضامنيا حول قضية اختفاء الكيخيا»

نظمت المنظمة العربية لحقوق الانسان - فرع الأردن في ١٩٩٣/١٢/٢٦ مهرجانا تضامنيا حول قضية اختفاء الأستاذ/منصور الكيخيا عضو مجلس أمناء المنظمة، وقد بدأ المهرجان بكلمة الأستاذ/أمين شقير أمين عام المنظمة أشار فيها «الي أنه بعد ما يقارب الشهر علي الحادث لم يصدر تقرير موضوعي من وسائل الاعلام يبيّن الحقيقة ونتيجة التحقيق الذي بوشر، وتساءل اذا كان الرجل حيًا فمصر تلتزم بالحفاظ علي سلامته، واذا كان قد أغتيل فلابد من معرفة من قام بهذا الفعل، وماهي الاجراءات القانونية التي تفرض العقوبات علي الضالعين في هذا الجرم، وناشد المنظمات الشعبية العربية لحقوق الانسان، وعلي رأسها المنظمة العربية لحقوق الانسان في القاهرة، أن تتابع التحقيقات لكشف المجرمين وتقديمهم للعدالة، وأكد أن مثل هذا الحادث متكرر في كل العالم، ولكن هذه القضية تشكل حافزا جديدا لدعم القوي التي تدين هذه الظاهرة، ودعا في حديثه الي تشكيل لجنة لمتابعة هذا الامر، بالحاح للوصول الي الحقيقة.

وتحدث الاستاذ/هاني الدحلة مؤكدا علي أن الاجتماع في هذا المهرجان التضامني مع منصور الكيخيا، يهدف لتسليط الضوء علي حادث اختفائه، ولقرع الأجراس في آذان صناع الارهاب السياسي، وللتأكيد علي الصمود والعمل علي القضاء علي الارهاب، لايجاد وطن تخفق فوقه رايات الحرية.

وأشارت الأستاذة/ليلـي شرف للمعاناة التي عاناها الأستاذ/منصور الكيخيا، وكيف ضاقت به أرض وطنه، وسكن بلاد الغربة، ومع ذلك

لم يتخل عن مسؤولياته الوطنية والقومية رغم ماكان يعانيه من المضايقات كما حصل له في آخر مرة دخل فيها مطار عربيا، يوم قدم الي مصر للمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة، وأضاف أن المهرجان إنما يلتقي لمناشدة الشعب العربي، والمسؤولين في كل أقطارنا والمؤسسات الدولية والمنظمات المعنية بحقوق الانسان في جميع انحاء العالم، لتدخل من أجل كشف ملابسات اختفاء منصور الكيخيا، وانقاذه من مصير حالك.

* الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان :

(رسالة مفتوحة الى سفارة الجماهيرية الليبية بالجزائر - ١٩٩٣/١٢/٢٢)

تتابع الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان بقلق بالغ قضية اختفاء الأستاذ/منصور الكيخيا، المفاجئ منذ الحادى عشر من ديسمبر الجارى فى مدينة القاهرة، التى كان يتواجد فيها بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية الثالثة للمنظمة العربية لحقوق الانسان وذلك بصفته من الشخصيات المؤسسة وعضو مجلس الامناء بها.

ويستفاد من البيانين الصادرين عن الأمانة العامة بالقاهرة، وخاصة البيان المؤرخ فى السادس عشر من ديسمبر، ان هناك مخاوف بأن يكون للاختفاء علاقة بالتهديدات التى اطلقتها السلطات فى ليبيا ضد المعارضة وملاحقة اشخاصها حيثما وجدوا.

اننا باسم القيام بالواجب - تجاه شخص كرس جزءا من حياته النضالية فى دعم ومساندة كفاح شعبنا من اجل التحرر والاستقلال.

تجاه الشخص الذى شغل مناصب عليا فى خدمة بلاده ليبيا وذلك بصفته وزيرا للخارجية وممثلا لبلاده فى الأمم المتحدة.

تجاه الشخص الذى كان قبل اختفائه قد ارغم على حياة المنفى لواقع انه لاجئ سياسى يقيم فى فرنسا وذلك بسبب آرائه ومواقفه السياسية.

وانطلاقا من واقع انشغالاتنا بوضعية حقوق الانسان فى بلادنا، وتأكيدا لتضامننا واهتمامنا بقضايا حقوق الانسان فى العالم العربى واعتبار انتماء رابطتنا للمنظمة العربية لحقوق الانسان التى يناضل فى صفوفها الاستاذ الكيخيا، فاننا ونحن نعبر عن قلقنا العميق حول مصير الأستاذ منصور الكيخيا، نناشد الحكومة الليبية الافصاح عن مصيره والتعهد بحمايته الشخصية وتمكينه من استعادة حريته.

* المنظمة المغربية لحقوق الانسان

رسالة مفتوحة الى السيد سفير الجمهورية العربية الليبية العظمى (٩٣/١٢/١٥)

لقد علمنا بأن السيد منصور الكيخيا عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان قد اختطف يوم السبت ١١ ديسمبر ١٩٩٣ بالقاهرة بعد حضوره فى الجمعية العمومية الثالثة لهذه المنظمة.

ومع العلم أن السيد الكيخيا يعيش حاليا فى المنفى بفرنسا بعد أن شغل منصب وزير خارجية بلادكم ومندوبها الدائم بهيئة الأمم المتحدة، فان قرائن قوية تدل على وجود علاقة ما بين آرائه ووضعيته الحالية كلاجئ، والاختطاف الذى كان ضحيته.

ومع تأكيد تضامننا التام مع الشعب الليبى فى الحصار غير المشروع المفروض عليه، فاننا نهتم بوضعية حقوق الانسان فى العالم العربى ونعبر عن قلقنا العميق حول مصير السيد منصور الكيخيا، طالبين من الحكومة الليبية القيام بالاجراءات الضرورية لضمان سلامته واسترجاع حريته.

الجمعية المغربية لحقوق الانسان (١٩٩٣/١٢/١٧)

ان المكتب المركزى للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بعد تدارسه لقضية إختفاء المواطن الليبى منصور الكيخيا فى ظروف مشبوهة أثناء حضوره مؤتمر المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالقاهرة، وبعدما استنفد عملية تجميع المعطيات الأولية طيلة الأيام العشرة الأولى من إختفاء السيد منصور الكيخيا يعلن مايلى:

- ان المكتب المركزى يرجح طابع الإختطاف عن الإختفاء المفاجئ للسيد منصور كيخيا.
- إنه يخشى من أن يكون اختطافه بسبب نشاطه الحقوقى ومواقفه المعارضة للنظام الليبى.
- إنه يحمل المسؤولية للدولة المصرية بحكم سلطتها الإقليمية، ويطلب منها بذل كل الجهود من أجل العثور على الأستاذ/منصور والكشف عن ملابسات اختطافه وتحديد الجهات المدبرة لاختطافه.
- ان المكتب المركزى، إذ يذكر بمواقفه المنددة بالاختطاف سواء لأسباب سياسية أو غير سياسية، يعبر بالمناسبة عن أسفه الشديد لأسلوب الإختطاف باعتباره أسلوباً قمعياً وخرقاً خطيراً لحق الأمان الشخصى.
- يوجه نداءه الى كافة الفعاليات الحقوقية الوطنية والعربية والدولية إلى تبنى قضية اختطاف السيد الكيخيا والإنخراط فى الجهود المبذولة دولياً من أجل المطالبة بالكشف عن مصيره.

المنظمة العربية لحقوق الانسان فرع المملكة المتحدة

(١٩٩٣/١٢/١٣)

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى بريطانيا بقلق شديد الانباء الواردة من القاهرة عن اختفاء الأستاذ منصور الكيخيا عضو مجلس امناء المنظمة والذى جدد لذهابه مؤخرا، وأحد الاعضاء المؤسسين، فى ظروف لاتزال غامضة وتثير مخاوف جدية على حياته ومصيره.

والمنظمة اذ تشعر بضرورة التضامن للكشف عن مصير الأستاذ الكيخيا ببلاغات تلقتها من زوجته وأخيه ومن مركز المنظمة فى القاهرة ومن جهات ليبية وعربية، فهى تعتبر السلطات المصرية مسؤولة عن سلامته علما بأنه حضر بزيارة رسمية الى القاهرة بدعوة من المنظمة العربية لحقوق الانسان لحضور اجتماعات جمعيتها العمومية ١١/٢٩، ١٢/٣، واختفى أى أثر له منذ صباح يوم السبت الماضى، ولم يشاهد فى مكان اقامته فى فندق سفير فى منطقة الدقى بالقاهرة حيث عقدت اجتماعات للمنظمة.

الأستاذ منصور الكيخيا شخصية عربية معروفة، وكان وزيرا لخارجية ليبيا ومندوبها الدائم فى الامم المتحدة فى السبعينيات، وهو الأمين العام للتحالف الوطنى الليبى حاليا.

اننا نهيب بالرأى العام العربى والعالمى للضغط من اجل الكشف عن مصير الأستاذ الكيخيا وسنحيط الرأى العام بالتطورات حتى يتم جلاء الموقف.

* اتحاد المحامين العرب
(١٩٩٣/١٢/١٤)

تابع اتحاد المحامين العرب بقلق بالغ نبأ اختفاء الأستاذ منصور رشيد الكيخيا الحقوقي والدبلوماسي الليبي السابق وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان.. والمحامون العرب وبعد مرور ثلاثة أيام على هذه الواقعة يعتريهم الخوف من أن يكون هذا الاختفاء قسريا وبفعل فاعل، بما يهدد حياته بمخاطر كبيرة ويمثل انتهاكا لكل الاعراف والمواثيق الدولية في مجال حقوق الانسان.. ومن هنا فان المحامين العرب يهيبون بكل الجهات والاطراف المسئولة ببذل كل الجهود للحفاظ على حياة منصور الكيخيا والعمل على سرعة عودته لممارسة كافة حقوقه وحرياته.

* الرابطة الليبية لحقوق الانسان
(١٩٩٣/١٢/١٥)

في اليوم الذى احتفل العالم فيه بالذكرى الخامسة والاربعين لإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للاعلان العالمي لحقوق الانسان، وبالرغم من تخصيص السنة التالية لهذه الذكرى للعمل على القضاء على ظاهرة الإختفاء القسرى، فوجئت الرابطة بنبأ إختفاء أحد أبرز مؤسسيها وعضو لجنتها التنفيذية السيد منصور رشيد الكيخيا الذى كان فى زيارة رسمية لمدينة القاهرة لحضور اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان حيث أعيد انتخابه لعضوية مجلس أمنائها.

ومن المعروف عن السيد منصور رشيد الكيخيا دوره الرائد فى الدفاع عن حقوق الانسان ونبذه لكل اشكال العنف والإرهاب أيا كان مصدرها، وعمله الدءوب من أجل إعادة الديموقراطية والشرعية الى ليبيا.

وبما انه قد أصبح من المؤكد ان السيد منصور رشيد الكيخيا قد تم إختطافه وربما أيضا إرجاعه قسرا الى ليبيا اما عن طريق عملاء الحكم الليبى فى مصر أو عن طريق آخرين، الأمر الذى يعرض حياته لخطر أكيد، وحيث ان الرابطة لم تتلق حتى الآن أى ايضاحات رسمية حول تفاصيل الحادث، فإنها تعلن للجميع:

١) تحميل السلطات المصرية مسؤولية ما حدث للسيد منصور رشيد الكيخيا، وعلى هذه السلطات العمل على ضمان عودته سالما لأسرته وذويه.

٢) ان التأخير فى كشف غموض هذه الجريمة وعدم إعلان حقيقتها سيزيد فى إحتمالات تعرض حياة السيد منصور رشيد الكيخيا للخطر، كما سيكون ذلك تهديدا مباشرا لحياة وأمن المواطنين الليبيين المعارضين لحكم القذافى سواء المقيمين فى مصر أو غيرها من الدول.

٣) ان تحميل السلطات المصرية مسؤولية ما حدث للسيد منصور الكيخيا لا يعفى نظام الحكم فى ليبيا من مسؤولية هذه الجريمة وكل ما قد يترتب عليها بإعتبار انه ليس لأحد غير هذا النظام من دافع للقيام بمثل هذه الجريمة، وكذلك بحكم ما سبق ان مارسه هذا النظام من جرائم مماثلة علي أراضى الكثير من الدول.

٤) هذه الجريمة تمثل أيضا إعتداء سافرا على سيادة وكرامة جمهورية مصر العربية المسؤولة على أمن وسلامة زوارها والمقيمين على أراضيها.

إننا نوجه نداء عاجلا الى جميع الحكومات والمنظمات الدولية والإنسانية للضغط على كل من له علاقة بإختفاء السيد منصور رشيد الكيخيا للكشف فورا عن مصيره، ونحذر من أن التأخير فى إتخاذ الإجراءات الرادعة لهذا العمل الإجرامى يؤدى حتما الى المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان فى ليبيا.

* اللجنة الليبية لحقوق الانسان
(١٩٩٣/١٢/١٢)

تعرب اللجنة الليبية لحقوق الانسان عن قلقها الشديد لاختفاء السيد منصور رشيد الكيخيا وزير خارجية ليبيا، ومندوبها الدائم لدى هيئة الامم المتحدة فى السابق وأمين التحالف الوطنى الليبى حاليا وعضو مجلس الامناء بمنظمة الحقوقيين العرب والذى تم اختفاؤه من هوتيل السفير بحى الدقى بالقاهرة مساء يوم الجمعة ١٠ ديسمبر ١٩٩٣م حوالى الساعة التاسعة والنصف مساءا. ومن المعروف ان السيد منصور الكيخيا قد وصل مصر يوم الثلاثاء ٣٠ نوفمبر ١٩٩٣م للمشاركة فى اجتماعات المنظمة العربية لحقوق الانسان بدعوة من السيد محمد فائق الامين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان والتى اختتمت اعمالها بالقاهرة يوم ٣ ديسمبر ١٩٩٣م كما شارك الأستاذ منصور الكيخيا فى اجتماعات هيئة الحقوقيين العرب وكان مقررا له مغادرة مصر صباح اليوم الاحد ١٩٩٣/١٢/١٢م وقد تأكد للجنة الليبية لحقوق الانسان بأن قذاف الدم ابن عم العقيد معمر القذافى ومبعوثه الشخصى قد أعرب عن رغبته فى الاجتماع بالأستاذ منصور الكيخيا بمدينة جربة التونسية خلال الأسبوع القادم وذلك عن طريق مندوب ليبى قابل السيد الكيخيا فى القاهرة غير ان الأستاذ/منصور الكيخيا كان حذرا من عقد مثل هذا اللقاء فى تونس فوافق على عقد لقاء مع ممثل للسلطات الليبية فى القاهرة مساء يوم الجمعة ١٠ ديسمبر ١٩٩٣م حيث تم اختفاؤه بعد ذلك.

ان اللجنة الليبية لحقوق الانسان وهى تعرب عن شديد قلقها لتناشد المنظمة العربية لحقوق الانسان وهيئة الحقوقيين العرب والسلطات المصرية عن كشف لغز أختفاء الأستاذ منصور الكيخيا والعمل على ضمان سلامته.

* لجنه الدفاع عن الحريات والمعتقلين السياسيين فى سورية (١٩٩٣/١٢/٢١)

ايها المناضلون والشرفاء فى كل مكان....

ايها المدافعون عن حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

عمل اجرامى جديد، ارتكب ضد حقوق الانسان وحرياته الاساسية، وضد كافة المواثيق الدولية.

ارتكب فى وقت ينعقد فيه مؤتمر للجمعية العامة للمنظمة العربية لحقوق الانسان فى القاهرة... حيث يناقش فيه المؤتمرون اوضاع حقوق الانسان والحريات والديمقراطية فى الوطن العربى، وقضايا المعتقلين والمفقودين والمشردين السياسيين على اختلاف انتماءاتهم، وجنسيات اقطارهم التى يحملونها.

ففى يوم ١٩٩٣/١٢/١٠ تأكد لدى الامانة العامة للمنظمة

العربية لحقوق الانسان، ولبعض فصائل المعارضة والشخصيات الليبية، اختفاء المواطن الليبى المعروف السيد منصور رشيد الكيخيا، الأمين العام للاتحاد الوطنى الليبى، وزير خارجية ليبيا الاسبق، وممثلها الدائم فى الأمم المتحدة السابق، وعضو مجلس الأمناء للمنظمة العربية لحقوق الانسان، واحد مؤسسيها الذى كان قد وصل القاهرة يوم ١٩٩٣/١١/٢٩ جوا لحضور المؤتمر الانسانى المذكور، وشارك فى اعماله فعلا حتى انتهائه.... الى ان تم اختفاؤه بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٠.

ان لجنة الدفاع عن الحريات والمعتقلين السياسيين فى سورية، التى هزّها واقلقها هذا النبأ، لتعتبر ان السلطات المصرية، مسؤولة مسؤولية مباشرة وتامة عن حمايته، باعتباره على أراضيها... وهى بموجب القوانين المصرية والدولية، مسؤولة عن اختفائه، ومن واجبها الوطنى والانسانى البحث عنه واطلاق سراحه، وملاحقة الفاعلين، أيّاً كانت الجنسية التى يحملونها، واحالتهم الى المحاكم المختصة، لينالوا جزاءهم العاجل.

ان اختفاء المناضل منصور رشيد الكيخيا، يعتبر وصمة عار فى جبين الأنظمة والأجهزة التى عمدت الى اختطافه، واستهانة بكل القيم والقوانين الانسانية، وتحديا لجميع منظمات وجمعيات حقوق الانسان الدولية والعربية، واستخفافاً بالمواثيق الدولية.

ولهذا ..... فان لجنة الدفاع عن الحريات والمعتقلين السياسيين فى سورية، تهيب بكافة المؤسسات الانسانية، والتنظيمات السياسية الوطنية، وتناشد الامين العام لجامعة الدول العربية... التحرك السريع والفعال للضغط على الحكومة المصرية، من اجل البحث عن المناضل منصور الكيخيا، واطلاق سراحه سليما معافى، وكشف الفاعلين للرأى العام العربى والعالمى، حتى تنفضح اساليبهم الخسيسة، فى ملاحقة المناضلين...

كما تناشد لجنتنا رئيس لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة للضغط على الحكومة المصرية، وحثها على البحث عنه، واطلاق سراحه، وتحميلها مسؤولية المحافظة على حياته وما قد يتعرض له من أذى او اسادة....

ان لجنتنا تأمل من الجميع الاستجابة لهذا النداء العاجل حفاظا على ارواح المناضلين... الذين اذا سكتنا عن اختفاء بعضهم... شجع الأنظمة على التمادى فى اجرامها وقمعها للمناضلين.

منظمة العفو الدولية

اعربت منظمة العفو الدولية عن خوفها علي سلامة السيد/منصور الكيخيا، ومن احتمال نقله قسرا الي ليبيا من قبل عملاء الحكومة الليبية.

أوردت المنظمة أن الأستاذ/الكيخيا قد تخلي عن منصبه في العام ١٩٨٠ احتجاجا علي اعدام معارضين سياسيين من قبل الحكومة الليبية في ذلك العام. ومنذئذ وهو معارض نشط للحكومة وعاش في المنفي في فرنسا.

وطالبت المنظمة بارسال برقيات الي كل من السلطات الليبية والمصرية تطالب السلطات الليبية بالتأكيد علي أن منصور الكيخيا لم ينقل سراً الي ليبيا، والسلطات المصرية للتحقيق حول مكان اختفائه وحثها بأن يكون ذلك علي نطاق واسع.

منظمة مراقبة الشرق الأوسط «ميدل إيست واتش»

أعربت المنظمة عن قلقها البالغ لاختفاء السيد/منصور الكيخيا في القاهرة مساء يوم ١٠ ديسمبر ١٩٩٣، ونقلت عن مصادر صحفية انه كان قد عقد اجتماعات مع المعارضة الليبية في الجزائر يومي ١٤، ١٥ اكتوبر، وأنهم ناقشوا تنسيق جهود جميع فصائل المعارضة الليبية وتجاوز اختلافاتهم من اجل الوصول لموقف موحد من النظام الليبي ورؤية موحدة للمرحلة المقبلة. بعد تمذا اللقاء مباشرة حث العقيد القذافي علي قتل «الخونة» الذين يعملون لصالح العدو.

أعربت المنظمة عن اعتقادها ان السلطات المصرية تتحمل المسئولية كاملة للتحقيق في ظروف اختفاء السيد/منصور الكيخيا للوصول الي مكانه وتأمين سلامته، وتشير المنظمة في هذا الصدد الي اتهام الليبيين في المنفي السلطات المصرية بالتواطؤ احيانا مع النظام الليبى بالضغط علي رموز المعارضة السياسية في مصر وان حالة الكيخيا ليست الأولي، بل هناك عضوان من الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا، لازالا مفقودين منذ مارس ١٩٩٠ بعد خضوعهما للتحقيق على ايدي قوات الأمن المصرية وهما جاب الله مطر اللواء السابق في الجيش، وعزت المقريف العضو النشط في الجبهة الوطنية للانقاذ.

لجنة المحامين الأمريكيين لحقوق الانسان

وجهت المنظمة رسالة للسفير أحمد ماهر، سفير مصر في واشنطن. أعلنت فيها عن قلقها من اختفاء الاستاذ/منصور الكيخيا وأشارت الي أنه كان علي موعد للقاء ممثل لحكومة ليبيا في ذلك الوقت وهناك قلق من اختطافه من قبل عملاء الحكومة الليبية.

حثت المنظمة السلطات المصرية علي اتخاذ كل الاجراءات لكشف اختفائه خاصة، انهم يطالبون السلطات المصرية أن توضح للحكومة الليبية أنها لن تتسامح مع الاعمال التي تنتهك القانون الدولي من قبل عملاء ليبيا علي الاراضي المصرية.

المملكة المتحدة

(بقية المنشور ص ١٦)

فاتن العمري فألقت كلمة بالنيابة عن اختها السيدة بهاء العمري زوجة الكيخيا، ثم تلاها الأستاذ علي زيدان بكلمة عن الرابطة الليبية لحقوق الانسان واختتم جلسة الافتتاح الشاعر الكبير بلند الحيدري حيث ألقي قصائد من شعره بالمناسبة. وتلقي المؤتمر عدداً من برقيات التهئنة بينها تهنئة الأمين العام للمنظمة الأستاذ/محمد فائق.

أسفرت أعمال المؤتمر عن انتخاب لجنة تنفيذية جديدة مؤلفة من ١١ عضواً من بين ١٩ مرشحا بمنافسة ديمقراطية وبالاقتراع السري، فاز منهم حسب تسلسل الاصوات السادة :

(١) الدكتور عبد الحسين شعبان – (٢) الدكتور منصور الجمري – (٣) الاستاذة سناء الجبوري – (٤) الاستاذ/محمد مخلوف – (٥) الدكتور عبد السلام سيد أحمد – (٦) الأستاذ غالب العلوي – (٧) الاستاذ عبد الامير موسي – (٨) الاستاذ اسماعيل القادري – (٩) الاستاذ هشام الشيشكلي – (١٠) المحامي احمد سلفيتى – (١١) الاستاذ سعود الناصري

وأجرت اللجنة التنفيذية المنتخبة مداولات بعد إنتهاء المؤتمر مباشرة، فأقرت بالاجماع تجديد الثقة بالدكتور عبد الحسين شعبان وانتخابه رئيساً للمنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا.

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الإنسان

اللجنة التنفيذية للمنظمة تعقد اجتماعا استثنائيا وتقرر تشكيل «لجنة عربية لانقاذ الكيخيا»

عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة اجتماعا استثنائيا ببيروت يوم ٧ يناير / كانون ثاني الجاري لبحث موضوع «الاختفاء القسري» للأستاذ منصور الكيخيا، والنظر في نتائج التحقيقات والاتصالات العربية والدولية الجارية، وتحديد سبل تعزيز حركة المنظمة في مسعاها لاجلاء مصير الأستاذ الكيخيا، وتأمين سلامته، واسترجاعه.

تضمن جدول أعمال الاجتماع، الذي تم بمشاركة جميع أعضاء اللجنة، موضوعا وحيدا، وهو موضوع اختفاء الاستاذ الكيخيا، وتأمين سلامته وإسترجاعه. وقد اطلعت اللجنة علي تقرير واف من الاستاذ/محمد فائق الأمين العام حول كافة الاجراءات والاتصالات التي تقوم بها الأمانة العامة في هذا الخصوص، وأقرت الخطوات التي تمت، كما قررت تشكيل «لجنة عربية لانقاذ الكيخيا» تتكون من شخصيات عربية تسعي لاجراء اتصالات مستمرة بغية الاحتفاظ بقوة دفع للقضية حتي عودته سالما. (انظر نص البيان، وكافة البيانات الصادرة عن المنظمات العربية لحقوق الانسان ص١١)

المنظمة المصرية تعقد جمعيتها العمومية الخامسة

تعقد المنظمة المصرية لحقوق الانسان جمعيتها العمومية الخامسة في ٢٨ يناير / كانون الثاني الجاري، بمقر نقابة الصحفيين بالقاهرة. وسوف تنظر الجمعية في جدول أعمال من أربعة نقاط يتضمن مناقشة تقرير مجلس أمناء المنظمة، كما تنتخب الجمعية أعضاء مجلس الامناء الجديد.

من المعروف أنه قد ثارت بعض المشكلات في تشكيل هيئة الناخبيين في الجمعية العمومية، بسبب وجود خلل في بعض استمارات العضوية، نتيجة ظروف الارتباك الاداري الذي كانت تعاني منه المنظمة، قبل تدعيم امكانياتها الفنية وجهازها الاداري. وقد ساهمت لجنة شكلها المكتب التنفيذي للمنظمة لفحص ودراسة المشكلات التي تتعلق ببعض استمارات العضوية، في حصر الاستمارات التي تنطوي علي مثل هذه المشكلات، واستعان المكتب التنفيذي للمنظمة بمشورة لجنة أخري مكونة من أمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان، وعدد من الشخصيات البارزة في المنظمتين المصرية والعربية قدمت عدة مقترحات لحل المشكلة. وقد أسفرت الاجتهادات عن مد مهلة سداد الاشتراكات، وتعليق حضور الاشخاص الذين تثور مشكلات بشأن استمارات عضويتهم تجنبا لاستغلال أية جهات خارجية لهذه المشكلة.

المنظمة العربية لحقوق الانسان في المملكة المتحدة تعقد جمعيتها العمومية الثامنة

اختتم المؤتمر الثامن للمنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا أعماله بنجاح وأصدر عدداً من القرارات والتوصيات بخصوص دعم حقوق الانسان في الوطن العربي وتصعيد الحملة للكشف عن مصير منصور الكيخيا.

وكان المؤتمر الثامن الذي أطلق عليه اسم «منصور الكيخيا» قد لفت الانتباه الي قضية المخطوفين السياسيين، باعتبارها احدي القضايا المهمة التي تتطلب تحركاً مناسباً لايلاء هذه المسألة الشئ الذي تستحقه.

وافتتح المؤتمر الدكتور عبد الحسين شعبان بالقاء كلمة المنظمة في بريطانيا، ثم تلاه الأستاذ/أديب الجادر رئيس المنظمة فألقي كلمة استعرض فيها محطات حركة حقوق الانسان في العام الماضي الذي شهد انعقاد المؤتمر الدولي لحقوق الانسان. وتطرق الي دور المنظمة خلال السنوات العشرة الماضية من عمرها والتي كانت سنوات التحدي والمواجهة وتناول جهود المنظمة وتحركها في قضية الاختفاء القسري لعضو مجلس امنائها الأستاذ/منصور الكيخيا مشيراً الي أن اللجنة التنفيذية عقدت اجتماعاً خاصاً مكرساً لهذا الموضوع في بيروت مع حملة اعلامية مكثفة، وأعقبت الأستاذ/الجادر السيدة

(التتمة ص ١٥)

الرابطة التونسية تعقد مؤتمرها الوطنى

تعقد الرابطة التونسية مؤتمرها الوطنى يوم ٥ و ٦ فبراير / شباط ١٩٩٣، لاعادة الروح لهياكلها وبدء نشاطها الفعلى بعد ١٨ شهراً من التوقف الاضطرارى. وكان تعديل قانون الجمعيات التونسى فى مارس ١٩٩٢ قد وضع عراقيل تنظيمية أمام الرابطة التى رأت فيه أنه يستهدفها بالدرجة الأولى، ومن بين مانص عليه التعديل تصنيفها ضمن الجمعيات ذات النفع العام بما يجعل عضويتها مفتوحة أمام الكافة دونما قيد أو شرط، والأ تتم المزاوجة بين المسئوليتين السياسية والجهوية فى الهيئات القيادية للجمعيات.وقد أصدر القضاء التونسى قراراً فى مارس ١٩٩٣يرخص للرابطة استئناف انشطتها مؤقتا بعد أن أوقفتها ، وذلك للتحضير لمؤتمرها الوطنى الرابع.

جائزتان مهمتان للأستاذ/حسيب بن عمار رئيس المعهد العربي لحقوق الانسان

حاز الأستاذ/حسيب بن عمار علي جائزة الامم المتحدة لحقوق الانسان، من بين تسعة شخصيات ومؤسسات عالمية ساهمت خلال

(التتمة ص ٣)

المنظمة العربية لحقوق الانسان ❑ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الانسان وحرياته الأساسية في الوطن العربى، حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة • المقر الرئيسى: ١٧ ميدان أسوان، المهندسين، الجيزة، جمهورية مصر العربية • منطقة بريدية رقم ١٢٣١١، برقيا: بسيومان – مصر• فاكس: ٣٤٤٨١٦٦ ت: ٣٤٦٦٥٨٢ ❑ مكتب المنظمة بجنيف: P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 ❑ رئيس المنظمة: أديب الجادر، الأمين العام: محمد فائق• الاشتراكات السنوية للعضوية: الكويت ١٠ دينار كويتى، الأردن ١٠ دينار أردنى، مصر ٢٥ جنيه مصرى، المغرب ١٠٠ درهم مغربى، تونس ١٠ دينار تونسى، بقية الأقطار ٢٥ دولار• تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات بإسم المنظمة إلى البنك العربى المحدود – جنيف Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201738. أو البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥ – Alwatany Bank of Egypt/Sarwat, Account 581835